

UN LIBRARY
OCT 13 1989
UN/ISA COLLECTION



تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن
عن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية
٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة : ١٦ - ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩
الدورة السادسة والخمسون : ١٥ أيار/مايو إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الوثائق الرسمية لمجلس الأمن

السنة الرابعة والأربعون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة



تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن
عن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية
٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة : ١٦ - ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩
الدورة السادسة والخمسون : ١٥ أيار/مايو إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الوثائق الرسمية لمجلس الأمن

السنة الرابعة والأربعون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٩

ملاحظة

تتألف رموز وشائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وشائق الأمم المتحدة .

أما وشائق مجلس الأمن (وهي تبدأ بالرمز S/--) فتصدر عادة في ملاحق فصلية للوشائق الرسمية لمجلس الأمن . ويتبين من تاريخ الوثيقة الملحق الذي تنشر فيه أو الذي يشتمل على معلومات عنها .

وتصدر قرارات مجلس الأمن ، مرقمة حسب نظام اعتمد في عام ١٩٦٤ ، في مجلدات سنوية لقرارات ومقررات مجلس الأمن . وقد دخل النظام الجديد حيز النفاذ الكامل ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ، وطبق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ذلك التاريخ .

المحتويات

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس الوصاية ،

١٦ - ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩

الغقرات الصفحة

١	٣٧ - ١	النظر في إيغاد بعثة زائرة لمراقبة الأوضاع الحالية في بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٩
١	٣ - ١	الف - مقدمة
١	٣	باء - إقرار جدول الأعمال
١	٤	جيم - تقرير الأمين العام عن وشائق التفويض
		دال - رسالتان مؤرختان في ١ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، على التوالي ، وموجهتان إلى الأمين العام من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
٣	٣٤ - ٥	هاء - الالتماسات
٨	٣٦ - ٣٥	واو - تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٩	٣٧	

المرفق

١١	جدول أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة ، الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٥٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩
----	---

الدورة السادسة والخمسون لمجلس الوصاية ،

١٥ أيار/مايو إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الجزء

١٣	١٧٣ - ١	الاول - تنظيم مجلس الوصاية وأنشطته
١٣	٦ - ١	الف - مقدمة
١٤	٨ - ٧	باء - تقرير الأمين العام عن وشائق التفويض

المحتويات (تابع)

الجزء	الفقرات	المفحة
جيم - دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن السنة المنتهية في ٣٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٨	٩ - ٧٣	١٤
دال - الالتماسات	٧٣ - ٩٨	٣٩
هاء - تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة لبالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، في عام ١٩٨٩	٩٩ - ١١٩	٣٦
واو - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية	١٢٠ - ١٣١	٤٠
زاي - نشر المعلومات عن الامم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية	١٢٢ - ١٣٣	٤١
حاء - التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري		
العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري	١٣٣ - ١٤٣	٤٣
طاء - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة		
التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	١٤٣ - ١٥٠	٤٦
يباء - تقرير لجنة الصياغة	١٥١ - ١٦٩	٤٨
كاف - اعتماد تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن	١٧٠ - ١٧١	٥٢
الثاني - الاستنتاجات والتوصيات	١٧٢	٥٢

المرفق

الاول - جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٦ ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩	٥٦
الثاني - خريطة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	٥٨

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس الوصاية ،
١٦ - ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩

النظر في إيغاد بعثة زائرة لمراقبة الأوضاع
الحالية في بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ
المشمول بالوصاية ، ١٩٨٩

ألف - مقدمة

١ - في رسالتين مؤرختين في ١ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، على التوالي ، وموجهتين إلى الأمين العام^(١) ، دعا نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية مجلس الوصاية إلى أن يوفد ، في أقرب فرصة مناسبة ، بعثة زائرة لمراقبة الأوضاع الحالية في بالاو ؛ وطلب عقد دورة استثنائية للمجلس ، في أقرب موعد ممكن ، للنظر في هذه الدعوة . وحيث أن هذا الطلب قد حظي بتأييد غالبية الوفود ، فقد وجه رئيس مجلس الوصاية الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس ، حيث عقد جلستين واحدة في ١٦ والأخرى في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٢ - وقد واصل السيد جان ميشيل غوسو (فرنسا) والسيد جون أ. بيرش (المملكة المتحدة) ، اللذان شغلا منصبَي الرئيس ونائب الرئيس ، على التوالي ، خلال الدورة الخامسة والخمسين للمجلس ، العمل بنفس الصفة خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة .

باء - إقرار جدول الأعمال

٣ - وفي الجلسة ١٦٥٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، التي افتتح بها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة ، نظر المجلس في جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة T/1930 (انظر المرفق لهذا القسم) . وبعد إجراء بعض المناقشة ، قرر المجلس إقرار جدول الأعمال المؤقت في نفس الجلسة .

جيم - تقرير الأمين العام عن وشائق التفويض

٤ - في الجلسة ١٦٦٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩^(٢) ، قرر المجلس ، دون اعتراض ، أن يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن وشائق التفويض^(٣) .

دال - رسالتان مؤرختان في ١ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، على التوالي ، وموجهتان إلى الأمين العام من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

٥ - في الجلسة ١٦٥٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، ذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن مجلس الوصاية قد اجتمع للنظر في إيغاد بعثة لزيارة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية^(٤) . وآخر بعثة زائرة دورية للإقليم المشمول بالوصاية في عام ١٩٨٥^(٥) كانت قد خلصت إلى أن الكيانات الأربعة التي يتكون منها هذا الإقليم المشمول بالوصاية قد بلغت من النضج السياسي ما يزيد عن القدر الكافي الذي يؤهلها لتولي مقاليد أمورها بنفسها .

٦ - وأشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن المجلس ، في أيار/مايو ١٩٨٦ في قراره ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ ، خلص إلى أن السلطة القائمة بالإدارة قد وفّت بالتزاماتها على نحو مرضٍ في إطار أحكام اتفاق الوصاية^(٦) ، وأنه ينبغي إنهاء هذا الاتفاق عند بدء نفاذ اتفاقي الارتباط الحر وميثاق الكومنولث^(٧) . واتفاق الارتباط الحر ، فيما يتعلق ببالاو^(٨) ، لم يبدأ نفاذه بعد ، لأن بالاو لم تنجز عملياتها الدستورية المتعلقة بالموافقة .

٧ - ودعت ممثلة الولايات المتحدة المجلس ، باسم حكومتها ، إلى إيغاد بعثة لزيارة بالاو في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة . وذكرت أن حكومتها مستعدة لاستقبال هذه البعثة وتسهيل أعمالها ، وذلك بالتشاور مع حكومة بالاو .

٨ - وقد أبدى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تشككه في علّة الإسراع في عقد دورة استثنائية من أجل إيغاد بعثة لزيارة دورية إلى بالاو ، التي لا تمثل سوى جزء واحد من الإقليم المشمول بالوصاية^(٤) . ورسالتا الولايات المتحدة ، اللتان تطالبان بعقد دورة استثنائية كان ينبغي أن تتضمن توضيحات بشأن الحاجة إلى إيغاد هذه البعثة . وهاتان الرسالتان قد احتويتا على موقف متخذ من طرف واحد ، دون شك ، بشأن الإقليم المشمول بالوصاية ، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ ، كما أنهما لم توضحا واقع الحالة في الإقليم .

٩ - وأعلن أن الاتحاد السوفياتي يؤيد القيام بدراسة مناسبة ودقيقة للأوضاع في ميكرونيزيا ، والاضطلاع بالحوار ، والسعي على نحو مشترك لإيجاد توافق في الآراء . ويمكن تشجيع ذلك عن طريق إجراء مناقشة شاملة بالمجلس لأنشطة السلطة القائمة بالإدارة من أجل مساعدة شعب ميكرونيزيا على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الاختيار الحر وتقرير المصير الحقيقي والاستقلال .

١٠ - واستطرد قائلاً إن الوفد السوفياتي كما صرح في مذكرته المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩^(٩) مستعد للنظر بدقة ، في الدورة السادسة والخمسين في أيار/مايو ١٩٨٩ ، في تقرير السلطة القائمة بالإدارة عن الإقليم المشمول بالوصاية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨^(١٠) . وأضاف أن الوفد مستعد أيضاً للنظر في أي اقتراحات ترمي إلى إيجاد بعثة دورية لمجلس الوصاية استناداً إلى قرار يحظى بقبول عام يكون متخذاً وفق الميثاق واتفاق الوصاية .

١١ - وبيّن الوفد السوفياتي أن مشكلة ميكرونيزيا هي مشكلة إنهاء استعمار . وقال إنه يُحبذ توحيد جهود الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والقيام بحوار بناء والسعي لإيجاد حلول مقبولة عامة لتحقيقاً لهذا الهدف . وأوضح أن الوفد السوفياتي يؤيد اتباع نهج من هذا القبيل ، وأنه يأمل في الأخذ بهذا النهج في الدورة القادمة لمجلس الوصاية .

١٢ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن مطالبة مجلس الوصاية بإيفاد بعثة زائرة إلى بالاو لا يشوبها أي غموض ولا يخالفها أي خداع . فهذه البعثة الزائرة لا يُراد بها أن تكون بعثة زائرة خاصة ، بل هي بعثة زائرة دورية . وكانت آخر بعثة زائرة عادية قد ذهبت إلى بالاو في عام ١٩٨٥ . ومنذ ذلك العام ، قامت بعثات عديدة بزيارة بالاو لمراقبة الاستفتاءات العامة ، ولكن لم تكن هناك بعثات زائرة دورية . ورأت السلطة القائمة بالإدارة أن شمة فترة طويلة قد انقضت دون إيفاد بعثة زائرة دورية ، ومن ثم ، فقد قررت أن تطلب إلى المجلس إيفاد إحدى البعثات . وتوقّعت هذا الطلب لا يستند إلاّ إلى استصواب فكرة الحصول على تقرير البعثة في وقت يتيح لمجلس الوصاية أن ينظر في دورته السادسة والخمسين .

١٣ - أما في حالة تناول هذا الطلب في الدورة العادية ، فسيتمتعين النظر في تقرير البعثة الزائرة بعد عام كامل في الدورة العادية لعام ١٩٩٠ . والتقرير المقدم من السلطة القائمة بالإدارة إلى دورة أيار/مايو ١٩٨٩ سوف يغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . بيد أن وجود تقرير من السلطة

القائمة بالإدارة لا يحول على الإطلاق دون إيفاد بعثة زائرة موضوعية تابعة لمجلس الوصاية ، حيث سيكون لها رأي مستقل بشأن الأوضاع في الإقليم المشمول بالوصاية . والتقاريران ، مع هذا ، لا يستبعد أحدهما الآخر . والمسألة تتمثل في تحقيق أوسع رؤية ممكنة لما يجري في بالاو ، حتى يتمكن مجلس الوصاية من البت مرة أخرى فيما إذا كانت السلطة القائمة بالإدارة تقوم بالوفاء بمسؤولياتها على نحو أمين أم لا .

١٤ - والبعثة الزائرة لبالاو بوسعها أن تقدم تقريراً عما يجري هناك لتهدئة المخاوف المتعلقة بالاتهامات بإقامة رأس جسر عسكري وبغرض الأسلحة النووية على بالاو . وأضافت ممثلة الولايات المتحدة أنها تؤيد أيضاً إجراء مناقشة شاملة في المجلس لمساعدة أهالي ميكرونيزيا على ممارسة حقهم في الاختيار الحر وفي تقرير المصير الحقيقي . وإيفاد بعثة زائرة سوف يكون بالغ الجدوى فيما يتعلق بإجراء مناقشة من هذا القبيل .

١٥ - وفي الجلسة ١٦٥٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قدم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مشروع القرار T/L.1267 المتعلق بالترتيبات اللازمة لإيفاد بعثة زائرة إلى بالاو ، إقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في نيسان/أبريل ١٩٨٩ (٤) .

١٦ - وذكر أن اتخاذ هذا القرار سوف يمكن المجلس من الاستجابة لدعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى بالاو لمراقبة الأوضاع الحالية هناك . وأشار إلى أن وفده يرحب بهذه الدعوة ، ويرى أن تلك البعثة سوف تزود المجلس بمعلومات مباشرة هامة عن الحالة في بالاو وأنها سوف تسهم في أعمال المجلس بدورته العادية القادمة . وأعرب عن أمله في أن يشارك الوفد السوفياتي في هذه البعثة الزائرة حتى يبدد تصورات الخاطئة بشأن الحالة في بالاو ، وحتى يساهم في العمل التعاوني داخل المجلس كما يشتهي .

١٧ - وبموجب مشروع القرار ، سوف يقرر مجلس الوصاية ، في جملة أمور ، أن يوفد بعثة زائرة إلى إقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، بالاو ، في نيسان/أبريل ١٩٨٩ لمدة أسبوعين تقريبا . وسوف يقرر المجلس أيضاً أن تكون هذه البعثة مؤلفة من أعضاء المجلس الراغبين في المشاركة ، باستثناء السلطة القائمة بالإدارة ، التي قد تزود البعثة بموظف كمراقب . كما سيوجه البعثة إلى مراقبة الخطوات التي يجري اتخاذها في بالاو من أجل تنفيذ اتفاق الارتباط الحر المقترح ، وإلى الحصول على

معلومات مباشرة بشأن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بالاو . كما سيوجه البعثة إلى أن تتلقى الالتماسات ، دون مساس بإجراءاتها المقررة وفقا للنظام الداخلي للمجلس ، وأن تدرس في الحال ما ترى أنه يستحق دراسة خاصة من تلك الالتماسات .

١٨ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي إنه لم تكن هناك مشاورات بشأن مشروع القرار هذا وأن آراء الاتحاد السوفياتي لم تؤخذ في الاعتبار . ودعا إلى توضيح النفقات التقديرية لهذه البعثة المقترحة .

١٩ - وصرح ممثل فرنسا بأن الدورة الاستثنائية للمجلس قد بينت مدى حيوية وأهمية أعمال مجلس الوصاية فيما بين الدورات العادية^(٤) . ولاحظ أن الزيارات الدورية للأقاليم التي تتولى السلطات القائمة بالإدارة أمرها تعتبر ، دون شك ، من الحقوق الأساسية لمجلس الوصاية في إطار المادة ٨٧ من الميثاق ، وأنه قد انقضى ما يزيد على ثلاثة أعوام منذ إيفاد آخر زيارة دورية .

٢٠ - وتابع كلامه قائلا إن الوفد الفرنسي يرى أن ثمة عددا من المشاكل لم يجر حله في بالاو ، وأن التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإقليم يستحق كامل اهتمام المجلس . والمعلومات المباشرة ينبغي أن يزود بها المجلس لتكملة التقرير المقدم من السلطة القائمة بالإدارة إلى الدورة السادسة والخمسين . وليس من المستغرب من المجلس أن يقوم بزيارة جزء من الإقليم الواقع في نطاق اختصاصه والذي يعاني من بعض المصاعب ، مما يعتبر بالتالي وفاء منه بالمسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق .

٢١ - وأعرب عن اهتمامه بأن يطلع مجلس الوصاية ، على نحو كامل ، بمهامه بموجب الميثاق واتفاق الوصاية . ورأى أن مشروع القرار متمم مع هذا الاهتمام . وقال إن وفد بلده ، من هنا ، يوافق على إيفاد بعثة زائرة إلى بالاو ، كما طلبت السلطة القائمة بالإدارة ، وأنه يشارك المملكة المتحدة فيما أبدته من رغبة في أن يحظى مشروع القرار بأكبر تأييد ممكن ، بل ويتوافق في الآراء .

٢٢ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن وفده لا يستطيع أن يؤيد مشروع القرار . وقال إنه جرت محاولة لغرض اقتراح أحد الأعضاء على المجلس ، دون إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الأعضاء الآخرين . واعتبر أن ما استحدث في مشروع القرار يندرج بالسوء بصورة خاصة إذ وُجّهت البعثة الزائرة إلى مراقبة الخطوات التي تتخذ في بالاو لتنفيذ ميثاق

الارتباط الحر المقترح . وذلك أمر يختلف كلياً عن الولاية التي أعطيت للبعثات السابقة التي أوفاها مجلس الوصاية الى الاقليم . واعتبر ذلك محاولة لاشراك هيئة من هيئات الأمم المتحدة في الضغط على الشعب لكي يقبل ما يسمى اتفاق الارتباط الحر ، الذي كان الشعب قد رفضه . وقال إن مشروع القرار مناقض بصورة كلية للاتفاق ، ولاتفاق الوصاية ، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١١) ، وكذلك لغيره من الصكوك ذات الصلة . فهدفه هو استغلال سلطة المجلس والتغطية على أنشطة الضم التي تتبعها السلطة القائمة بالادارة في ميكرونيزيا .

٢٣ - وذكر ممثل المملكة المتحدة في رده أنه وردت اشارات لاتفاق الارتباط الحر في القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، وفي تقرير مجلس الوصاية في الدورة الخامسة والخمسين^(١٢) المقدم الى مجلس الأمن ، الذي أوصى فيه مجلس الوصاية بالانتهاء من عملية الموافقة على ميثاق الارتباط الحر لبالاو في أقرب موعد ممكن . فايراد ذكر الميثاق في مشروع القرار أمر مشروع وله سوابق حسنة في وثائق المجلس .

٢٤ - وفيما يتعلق بتكوين الوفد ، أعرب عن أسفه أن الاتحاد السوفياتي لم يشترك على مر السنين . وقال ان الوفد البريطاني سيكون سعيدا لو اشترك عضو من الوفد السوفياتي في البعثة الزائرة ليرى عن قرب أن مخاوفه لا تقوم على أساس . فقد نص مشروع القرار على اشتراك جميع أعضاء المجلس ، فيما عدا السلطة القائمة بالادارة ، وأعرب عن الامل في أن يفعل الاتحاد السوفياتي ذلك .

٢٥ - وبين ممثل المملكة المتحدة أيضا أن اتفاق الارتباط الحر تم اختياره من قبل الأغلبية الكبرى من أهالي بالاو بعد النظر لسنوات كثيرة في الأساليب الأخرى لنيل الاستقلال أو تقرير المصير . لذلك فإن ذكره في مشروع القرار له ما يبرره تماما . وقال إن من مرامي المادة ٧٦ من الميثاق ترقية أهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، والسير بهم تدريجيا نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال . واتفاق الارتباط هو الطريق الذي اختاره شعب بالاو . فقد صوتت أغلبية في مناسبات متعاقبة الى جانبه . إلا أنه بموجب الترتيبات الداخلية الخاصة ببالاو ، يتطلب الأمر أغلبية كبيرة جدا ، وذلك ما لم يتم التوصل اليه بعد . وإن ما طلبه مشروع القرار من البعثة كان مجرد مراقبة شيء يحدث بالفعل ، وهو جزء من العملية السياسية البالاوية .

القرار

٢٦ - في الجلسة ١٦٦٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، نظر مجلس الوصاية في مشروع القرار T/L.1267 واعتمده بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد بوصفه القرار ٢١٩٠ (د ١ - ١٩) (٣) .

٢٧ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ، في بيان بعد التصويت ، أن وفده كان لديه انطباع بأن مقدم مشروع القرار سوف يحاول أن يأخذ بعض تعليقات وفده في الاعتبار . وبدلاً من ذلك ، عُرض مشروع القرار على التصويت واعتمدته الأغلبية دون أن تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها الوفد السوفياتي .

٢٨ - وقال إن القرار ، في رأي الوفد السوفياتي ، يتعارض مع أهداف ومبادئ مجلس الوصاية وأهداف ومقاصد نظام الوصاية بأسره ، وكذلك مع أحكام الميثاق ذات الصلة ولا يعكس الحالة الحقيقية في الاقليم . فقد استند القرار على رسائل من الولايات المتحدة التي أعربت عن موقف من جانب واحد بشأن مسألة إقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . فالربط الذي أقيم بين ذلك النهج الانفرادي والاقتراح بإيفاد بعثة زائرة إلى بالاو ، التي ليست إلا جزءاً من الاقليم المشمول بالوصاية ، أدى بوضوح إلى جعل الاقتراح غير مناسب . ويصدق هذا أيضاً على القرار . وأشار إلى أن اتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ ، الذي اعتمده مجلس الأمن ، يعتبر إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية كلاً لا يتجزأ . وإن الالتزامات التي أخذتها السلطة القائمة بالإدارة على عاتقها بموجب الاتفاق والميثاق ما زال لها مفعول وأثر كاملين .

٢٩ - وقال إن الوفد السوفياتي وجه الانتباه ، في مناسبات عديدة ، إلى الإجراءات التعسفية وغير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة من طرف واحد لتغيير مركز الاقليم المشمول بالوصاية الذي يتمتع به هذا الاقليم انتهاكاً للميثاق ولاتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقال إن الأمم المتحدة ما زالت تتحمل المسؤولية عن كامل إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وإن القرار يتجاهل هذه الحقائق تجاهلاً كلياً ، وإن الوفد السوفياتي قد صوت ضده . وقال إنه ليس من المقبول على الإطلاق استعمال مجلس الوصاية لأضواء الشرعية على الإجراءات التشريعية التي يُراد بها تجزئة الاقليم المشمول بالوصاية ودعم أهداف الضم .

٣٠ - وأعرب الوفد السوفياتي عن الأمل في تقدم السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والخمسين المقبلة الى مجلس الوصاية في أيار/مايو ١٩٨٩ ، للنظر في الحين المناسب ، تقريراً موضوعياً وحيادياً عن كامل الاقليم المشمول بالوصاية عن الفترة من ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الى ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، على النحو الذي ينص عليه النظام الداخلي للمجلس .

٣١ - وردا على بيان ممثل الاتحاد السوفياتي ، لاحظ ممثل المملكة المتحدة الاقتراح بأنه كان على وفده أن يشترك في مزيد من الحوار بشأن مشروع القرار بغية التوصل الى توافق في الآراء . وقال ان وفده كان يود ، كما يحدث في جميع أرجاء الأمم المتحدة ، أن يحظى بأوسع حوار ممكن مع جميع الاعضاء ، إلا أنه استناداً الى خبرة سابقة لم يكن هناك دليل على وجود تفكير جديد . فقد سمع التهمات والاتهامات ذاتها سنة بعد سنة .

٣٢ - ورفض ببالف الشدة الإيحاء بأن هناك نهجاً من طرف واحد أو نهجاً أمريكياً إزاء الاقليم المشمول بالوصاية يهيمن على أنشطة المجلس . وقال إن الوفد البريطاني يتخذ وجهة مستقلة تماماً . وليست هناك صلة بين أي نهج من طرف واحد وإيفاد البعثة الزائرة .

٣٣ - واستأنف كلامه قائلاً إن الوفد البريطاني ، الذي يدرك أن عليه مسؤولية واضحة عن الاقليم المشمول بالوصاية ، قلق من أن شعب بالاو لم يستطع حتى الآن أن يقرر تماماً الشكل الذي يريد أن يأخذه في المستقبل . وإن من المناسب أن توفد بعثة لتطلع عن أقرب على ما يحدث في بالاو وعلى آراء شعب بالاو بشأن مقبلة .

٣٤ - وقال إن وفده لا يستطيع أن يقبل الرأي القائل بأن هناك انتهاكاً للميثاق إذا سمح لشعب الاقليم المشمول بالوصاية أن يقرر مستقبله بنفسه . وذلك جزء من التقدم في بالاو الذي يود وفده أن تقدم البعثة تقرراً بشأنه الى المجلس في أيار/مايو ١٩٨٩ .

هاء - الالتماسات

٣٥ - في جلسة المجلس ١٦٦٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩^(٢) ، ذكر رئيس مجلس الوصاية أن الالتماسات التي وردت بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قد عرضت على الاعضاء حين ورودها وأوجزت في الوثيقة T/INF/37^(١٣) . أما الالتماسات الواردة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ فقد عرضت أيضاً على أعضاء المجلس وستنشر كذلك في شكل موجز قبل دورة المجلس السادسة والخمسين في الوثيقة T/INF/37/Add.1^(١٣) .

قرار

٣٦ - وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس دون اعتراض أن ينظر في تلك الالتماسات في دورته السادسة والخمسين^(٢) .

واو - تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن
عن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

قرار

٣٧ - قرر مجلس الوصاية دون إعتراض ، في جلسته ١٦٦٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أن يآذن للأمانة العامة أن تعد ، بالتشاور مع رئيس المجلس وأعضائه ، تقريراً عن أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة يشتمل على تقرير المجلس السنوي التالي الى مجلس الأمن عن أعماله في دورته السادسة والخمسين^(٢) .

الحواشي

(١) T/1928 و T/1929 .

(٢) انظر T/PV.1660 .

(٣) T/1932 .

(٤) انظر T/PV.1659 .

(٥) للاطلاع على تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٥ ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ١ (T/1878) .

(٦) اتفاق الوصاية الخاص باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 1957/VI.A.1) .

(٧) للاطلاع على ميثاق تأسيس كمنولث جزر ماريانا الشمالية في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الامريكية ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثانية والاربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1759 .

(٨) يرد وصف لاتفاق الارتباط الحر بين بالاو والولايات المتحدة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٣ (الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٣ (T/1851) . وترد التعديلات التي أدخلت على الاتفاق ، والتي اتفق عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو ، واطليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٦ (المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (T/1885) .

(٩) T/1931 .

(١٠) اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية عام ١٩٨٨ ، ١ تشريع-الاول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، التقرير الحادي والأربعون الى الأمم المتحدة عن ادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية الى الأمم المتحدة عملاً بالمادة ٨٨ من ميثاق الأمم المتحدة (وزارة الداخلية) . وقد أُحيلت نُسخ من هذا التقرير الى أعضاء مجلس الوصاية بالوشيقة . T/1934 .

(١١) الجمعية العامة ، القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٢) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/20168) .

(١٣) ستدرج في الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة ، والدورة السادسة والخمسون ، كراسة الدورة .

المرفق

جدول أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة ،
الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٥٩ المعقودة
في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩

- ١ - إقرار جدول الأعمال .
- ٢ - تقرير الأمين العام بشأن وثائق التفويض .
- ٣ - رسالتان مؤرختان في ١ و ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، موجهتان الى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، تدعو الأولى مجلس الوصاية الى أن يوفد في أقرب فرصة بعثة زائرة لمراقبة الظروف الراهنة في بالاو (T/1928) ، وتطلب الثانية عقد دورة استثنائية للمجلس في أقرب موعد ممكن للنظر في تلك الدعوة (T/1929) .
- ٤ - دراسة الالتماسات المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال .

الدورة السادسة والخمسون لمجلس الوصاية ،
١٥ أيار/مايو الى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩

الجزء الاول - تنظيم مجلس الوصاية وأنشطته

ألف - مقدمة

١ - يظطلع مجلس الوصاية ، بالنيابة عن مجلس الامن ، بوظائف الامم المتحدة المحددة بموجب نظام الوصاية الدولي والتي تتعلق بتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وطبقا للمادة ٨٦ من ميثاق الامم المتحدة ، كان مجلس الوصاية في دورته السادسة والخمسين المعقودة عام ١٩٨٩ ، مكونا على النحو التالي :

الولايات المتحدة الامريكية (عضو قائم بإدارة اقليم مشمول بالوصاية)

الصين

فرنسا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

٢ - وفي جلسته الافتتاحية (١٦٦) ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، اقرار جدول أعماله الوارد في الوثيقة T/1933 (انظر المرفق الاول لهذا التقرير) (١) .

٣ - وفي الجلسة نفسها ، انتخب مجلس الوصاية بالاجماع عضوي المكتب التاليين :

الرئيس : السيد جون . أ. بيرش (المملكة المتحدة)

نائب الرئيس : السيد جان - ميشيل غوسو (فرنسا)

٤ - وعقد مجلس الوصاية جلساته ١٦٦ إلى ١٦٧٣ ، في الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، واستمع خلالها إلى بيانات أدلى بها ممثلو السلطة القائمة بالادارة وممثلوها ومستشاروها الخاصون ، والاعضاء الآخرون في المجلس (انظر الجزء الاول ، القسم جيم من هذا التقرير) . كما استمع إلى بيانات أدلى بها مقدمو الالتماسات ونظر في الالتماسات ورسائل خطية (انظر الجزء الاول ، القسم دال) .

٥ - وفي الجلسة (١٦٧) ، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، اعتمد مجلس الوصاية تقرير لجنة الصياغة التابعة له الذي يتضمن استنتاجات المجلس وتوصياته (انظر الجزء الاول ، القسم طاء ، والجزء الثاني) .

٦ - وفي جلسته ١٦٧٣ المعقودة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، اعتمد المجلس هذا التقرير المقدم إلى مجلس الامن (انظر الجزء الاول ، القسم كاف) .

باء - تقرير الامين العام عن وشائق التفويض

٧ - في الجلسة ١٦٧٠ ، المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٨٨ ، نظر مجلس الوصاية فسي إطار البند ٢ من جدول أعماله ، في تقرير الامين العام عن وشائق التفويض (٣) .

قرار

٨ - وفي الجلسة نفسها ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علماً بالتقرير (٣) .

جيم - دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن السنة المنتهية في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨

٩ - في جلساته ١٦٦١ ، ومن ١٦٦٤ إلى ١٦٦٦ ، و ١٦٦٩ و ١٦٧٠ ، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٩ ، درس مجلس الوصاية ، في إطار البند ٤ من جدول أعماله ، التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية عن السنة المنتهية في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

البيانات الافتتاحية لممثلي السلطة القائمة بالادارة

١٠ - أعربت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية عن تهانيها لرئيس مجلس الوصاية المنتخب حديثاً ، السيد بيرش من المملكة المتحدة (١) . كما أعربت الممثلة عن تقديرها للفعالية والحكمة التي اتسمت بهما ادارة الرئيس السابق السيد جان - ميشيل غوسو من فرنسا لمجلس الوصاية ، وأعربت عن ترحيبها بمشاركة السيد يو منغجيا ، السفير وسائر ممثلي الصين وبمساهمتهم في أعمال مجلس الوصاية . كما لاحظت أن وفد الولايات المتحدة قد أسعده أن يضم نائب رئيس بالاو ، الاونورابل كونيوو ناكامورا .

١١ - وأعربت الممثلة عن شكرها للمجلس لقيامه بإيفاد البعثة الزائرة إلى بالاو في نيسان/أبريل . وذكرت أنه قد أتيحت للبعثة بذلك فرصة تقييم الحالة في بالاو وجمع معلومات قيمة وتكوين وجهة نظر شاقبة . وأعربت الممثلة عن التقدير لتفاني البعثة وموظفيها ولما قاموا به من عمل شاق ونوهت إلى أن الجميع سيستفيدون من تقريرهم (٤) .

١٢ - وأبلغت الممثلة المجلس أنه فيما يتعلق بمسألة مطالبات التعويض عن أضرار الحرب ، فقد خصصت حكومتها الرصيد المستحق الدفع بموجب المادة الأولى من قانون تعويضات الحرب وبدأت في تسديده . وقد استكمل تسديد مدفوعات المادة الثانية منذ عدة سنوات . وستصرف جميع الأموال المستحقة بموجب برنامج تعويضات الحرب قريباً وتستكمل جميع المدفوعات . وليس لدى السلطة القائمة بالادارة أي مطالبات مستحقة وقد قامت بتسوية جميع اتفاقات الاستخدام غير المحدود للأراضي . وتم تحويل الترتيبات القائمة إلى السلطات الدستورية الجديدة .

١٣ - وبعد أن أشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى وفاة رئيس بالاو لازاروس سالي المفاجئة ، ذكرت أن حكومتها تحترم الطريقة التي عالجتها بها حكومة بالاو وشعبها فترة الانتقال وتمكنوا من التحرك بسرعة لانتخاب رئيس جديد ونائب للرئيس ومجلس وطني .

١٤ - وذكرت أن الولايات المتحدة تعتبر اجراء الانتخابات الوطنية بطريقة سلمية ونزيهة ونقل السلطة في بالاو إلى ادارة ومجلس جديدين في أواخر عام ١٩٨٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بطريقة سلسة أهم حدث في الفترة قيد الاستعراض .

١٥ - وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أنها تتوقع تماما أن يؤيد تقرير البعثة الزائرة رأيها بأن شعب بالاو قد اضطلع بمسؤولياته الديمقراطية بمهارة وتفان . وأن حكومتها تعتبر أن تنصيب حكومة بالاو الجديدة دليل على أن شعب هذا البلد قادر على اتخاذ قراراته ويظهر أن ثقة السلطة القائمة بالادارة في تطور بالاو السياسي والاقتصادي على النحو السليم تقوم على أساس متين .

١٦ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة أن هذه التطورات الايجابية تشهد بأن السلطة القائمة بالادارة تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاق الوصاية (٥) . وأشارت إلى أن مجلس الوصاية قد خلس في القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ ، إلى أن السلطة القائمة بالادارة قد وفّت بالتزاماتها بموجب اتفاق الوصاية على نحو مرض . بل إنه تحقق منذ ذلك الحين ، قدر أكبر من التقدم السياسي والاقتصادي في

بالاو ، وهو ما تتوقع أن تؤكد البعثة الزائرة . وأعربت عن استعداد حكومتها لتنفيذ الترتيبات المتعلقة بالمركز الجديد حالما يكون شعب بالاو مستعدا لذلك . وأكدت للمجلس أن الولايات المتحدة ستواصل ، حتى ذلك الحين ، تقديم جميع أشكال الدعم الملائم والاضطلاع بمسؤولياتها بكل دقة .

١٧ - الأونورابل كيونيوو ناكامورا ، نائب رئيس بالاو والممثل الخاص للسلطة القائمة بالإدارة ، لاحظ أن المجلس قد اجتمع للاستماع إلى تقرير عن السنة الحادية والأربعين لتولي الولايات المتحدة الوصاية على بالاو^(١) . وأن حكومة بالاو تود لو استطاعت القول بأنه يمكن إنهاء الوصاية لكنها لا يسعها ذلك . بيد أنها سعيدة لتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الراهنة .

١٨ - وذكر أن أحداث عام ١٩٨٨ أظهرت أن العملية الديمقراطية فعالة في بالاو . وقد تولى نائب الرئيس مهام الخلافة سلميا . وفيما بعد قامت بالاو في الانتخابات الوطنية باختيار قادتها الجدد بما يتفق مع دستورها . وتعتبر كل المنازعات السياسية في بالاو جزءا من الديمقراطية ، وقد أظهرت بالاو قدرتها على أن تحكم نفسها .

١٩ - واعتبر أن من الأهمية بنفس القدر أنه في حين أن البالاويين قد يختلفون بشأن بعض المسائل السياسية ، فقد كان قادة بالاو وحكومتها صفا واحدا في السعي لتلبية احتياجات البلد الأساسية في مجال الصحة والتعليم وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والحكم الذي يتسم بالكفاءة . ويعتبر نجاح نظام بالاو الحكومي ووحدة الهدف دليلا على النضج السياسي لشعبها . بيد أن بالاو ليست راضية أساسا عن الانجازات التي تحققت في ظل وصاية الولايات المتحدة . فلم تتقدم التنمية الاقتصادية لبالاو إلى أي حد يقارب الاكتفاء الذاتي الذي طالب به اتفاق الوصاية . أما المشاكل الاجتماعية والصحية ، التي لا تزال موجودة ، فهي تتجاوز قدرة بالاو على مواجهتها في ظل الظروف الراهنة .

٢٠ - وأعرب الممثل الخاص عن ترحيبه بالتقرير السنوي الحادي والأربعين الذي قدمته السلطة القائمة بالإدارة . بيد أنه حث المجلس على قراءته بعناية ، واضعا ما يلي في الاعتبار . ففي التقرير ، أبلغ المجلس أن الحاجة إلى إقامة مستشفى جديد موشقة توشيقا جيدا وأن المستشفى قيد التشييد . أما ما لا يذكره التقرير فهو أن السلطة القائمة بالإدارة لم توافق على تقديم المساعدة لانجاز المستشفى الجديد لتبديل الأحوال غير الإنسانية في المرفق الحالي .

٢١ - وذكر الممثل الخاص أنه على الرغم من أن التقرير يبلغ المجلس كذلك بأن هناك برنامجا للإحالة الطبية بالنسبة للذين لا يمكن معالجتهم في بالاو ، فإنه لا يذكر أن السلطة القائمة بالادارة لم تقدم أي مساعدة لذلك البرنامج المتعلق بانقاذ الارواح . ولم يذكر التقرير ، لدى إبلاغ المجلس عن التعليم أن بالاو لا تتلقى أي مساعدة لمعالجة المشاكل المتمثلة بإساءة استعمال المخدرات والمواد التي تدمر شباب بالاو .

٢٢ - ولاحظ الممثل الخاص كذلك أن التقرير ذكر أن لدى بالاو محطة وطنية لتوليد الطاقة ، بيد أنه لم يبلغ المجلس أن السلطة القائمة بالادارة لم تقدم أي مساعدة مالية من أجل تلك المحطة الأمر الذي ترك بالاو تحت عبء دين يسبب الافلاس . وفيما يتعلق بالمباني المدرسية والطرق والجسور والصرف الصحي في بالاو فإن التقرير لا يذكر أنه لم تقدم أي مساعدة في مجال تصحيح العيوب الكثيرة في الهياكل الأساسية التي تم تشييدها تحت اشراف السلطة القائمة بالادارة والتي تعتبر حيوية بالنسبة للاكتفاء الذاتي في بالاو من الناحية الاقتصادية .

٢٣ - أما الاموال التشغيلية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة إلى حكومة بالاو فإنها لم تزد منذ عام (١٩٨١) ، مما أسفر على سبيل المثال عن عدم كفاية السجون وسجلات الاراضي . فالمسألة هي أن الصحة والتعليم والطاقة الكهربائية والهياكل الأساسية تعتبر جزءا أساسيا لا يتجزأ من الاكتفاء الذاتي . ومع أن بالاو تتحمل بالتاكيد المسؤولية عن إنجاز ما تتمكن من انجازه في حدود مواردها المحدودة ، فإن السلطة القائمة بالادارة لم تقم بتلبية احتياجاتها الأساسية .

٢٤ - واعتبر الممثل الخاص أن الوفاء بمسؤوليات الوصاية لا يتصل بموافقة بالاو على اتفاق الارتباط الحر^(٧) . فذلك هي مسؤولية السلطة القائمة بالادارة ، مع وجود الاتفاق أو بدونه ، وليس من الانصاف أن يطلب إلى البالاويين الموافقة على الاتفاق قبل وفاء السلطة القائمة بالادارة بالتزاماتها الخاصة بالوصاية .

٢٥ - ونظرا لتاريخ الاتفاق وإداء السلطة القائمة بالادارة ، فقد ذكر الممثل الخاص أنه لا يرى أن توافق بالاو على الاتفاق ما لم تف الولايات المتحدة بتلك الالتزامات . وقد ترتب على عملية الموافقة على الاتفاق في بالاو عواقب سياسية واجتماعية وقانونية مسببة للخلاف ، وهو أمر مفهوم نظرا لأنه عقدت ستة استفتاءات بشأن الاتفاق ، ولم يسفر أي منها عن الموافقة عليه بموجب أحكام دستور بالاو .

٢٦ - وذكر الممثل الخاص أنه في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في بالاو ، اعتمدت قيادة بالاو ، توافقا في الآراء بشأن المركز السياسي للأقليم في المستقبل . وقد أسفر ذلك عن اعتماد ورقة موقف موحدة وسن قانون جمهورية بالاو رقم ٣-١ الذي ينص على إنشاء لجنة معنية بمستقبل العلاقات بين بالاو والولايات المتحدة . ومن الأمور الجوهرية بالنسبة لتوافق الآراء مفهوم أن اللجنة ، طوال مدة ولايتها ، ستكون بمثابة النافذة بين بالاو والولايات المتحدة والأمم المتحدة وأي طرف آخر ملائم في المناقشات التي تجري بشأن مسألة المركز السياسي للأقليم في المستقبل .

٢٧ - وتشترك بالاو في مناقشات ثنائية مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاقات التي تتعلق بالاتفاق . وذكر الممثل الخاص أنه يجب أن تفهم الولايات المتحدة والمجلس أن حكومة بالاو وشعبها يجمعون على تركيز الاهتمام على احتياجاتها الأساسية . وإذا ما عولجت هذه الأساسيات على النحو السليم ، فإنه يمكن لبالاو أن توافق على الاتفاق ، وهو ما يرى أنه يمثل رأي الأغلبية الساحقة لشعب بالاو .

٢٨ - وذكر الممثل الخاص أنه ينبغي أن يفسر الانتقاد الذي يوجه إلى السلطة القائمة بالإدارة على أنه اهتمام بتلبية احتياجات بالاو الأساسية . فشعب بالاو يريد إقامة علاقة قوية وسليمة مع الولايات المتحدة ويحترم تاريخ العلاقة القائمة . وقد مضت إحدى وأربعون سنة وقد حان الوقت لبدء نفاذ الاتفاق وإقامة علاقة تستند إلى الاحترام المتبادل .

٢٩ - وقال ان احتياجات بالاو الفورية ، تشمل مستشفى جديدا وتجديد مشاريع تحسين الاصول الانتاجية المتدهورة والتي تم تشييدها أثناء فترة الوصاية ، ومد شبكة طرق ، والامداد بالمياه ، وشبكات المجاري والمدارس . كما أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية غير الملائمة على نحو يرضى له في مناطق بالاو النائية وزيادة الاعتمادات التشغيلية من الولايات المتحدة لأغراض اللوازم الطبية والكتب المدرسية ، والمستوصفات الطبية الريفيه وإنشاء صندوق القروض الاقتصادية وزيادة رواتب العمال الحكوميين .

٣٠ - وذكر الممثل الخاص كذلك أنه قد مثل أمام المجلس لتحقيق هدفين رئيسيين : الاول ، ألا ينهى مركز بالاو بوصفه اقليما مشمولاً بالوصاية حتى تقوم الولايات المتحدة بالوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالوصاية وحتى يوافق شعب بالاو على مركز سياسي جديد

وفقا لاجراءاته الدستورية ، والشاني ، أن يكفل المجلس وفاء الولايات المتحدة الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاق الوصاية . فذلك ما تستحقه بالاو بموجب الميثاق واتفاق الوصاية .

٣١ - وأشار إلى أن رئيس بالاو ، في بيانه الوداعي الذي أدلى به لبعثة الأمم المتحدة الزائرة الأخيرة التي أوفدها مجلس الوصاية ، ذكر أنه يعتقد بقوة أن الولايات المتحدة لم تنجز مسؤولياتها المتمثلة بالوصاية في بالاو . وأعرب الرئيس باخلاص عن أمله في أن يعمل مجلس الوصاية والولايات المتحدة وبالاو في تعاون مع بعضهم البعض لكفالة الوفاء بتلك المسؤوليات .

بيانات أدلى بها الأعضاء

٣٢ - قال ممثل المملكة المتحدة إن الهدف الأساسي من نظام الوصاية الدولي هو ترقية سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية الى الدرجة التي يمكنهم فيها أن يحكموا أنفسهم ^(٨) . وفي عام ١٩٨٦ ، اعترف مجلس الوصاية بأن شعب اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية قد وصل هذه المرحلة . وسلم المجلس في قراره ٢١٨٣ (د - ٥٣) بأن شعوب ميكرونيزيا قد مارست بحرية حقها في تقرير المصير واختارت إما الارتباط الحر مع الولايات المتحدة أو مركز الكمنولث . ولا زال هذا صحيحا .

٣٣ - وقد أعلنت السلطة القائمة بالادارة ترتيبات جديدة بشأن مركز جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجزر ماريانا الشمالية ، في تشرين الاول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وما زالت مسألة المركز المقبل لبالاو دون تسوية لأسباب ناقشها المجلس مناقشة مطولة . ومع هذا ، فقد لاحظ وفده مع الارتياح أن سكان كل كيان من الكيانات الأربعة ما زال يحكم نفسه حكما ذاتيا ويتحمل مسؤولية تصريف أموره .

٣٤ - ولا شك في النتيجة التي توصلت اليها البعثة الزائرة ومفادها أن الارتباط الحر مع الولايات المتحدة ما زال هو الخيار المفضل للأغلبية الساحقة من سكان بالاو . وقد أكد هذا نائب رئيس بالاو في الدورة الحالية . فقد قال ، بوضوح في بيان أدلى به بالنيابة عن قيادة بالاو إنه بالرغم من وجود عدد من المظالم فما زالت اقامة علاقة قوية ومزدهرة مع الولايات المتحدة هي غاية شعب بالاو .

٣٥ - وأعرب عن ترحيب وفد المملكة المتحدة بتشكيل اللجنة المعنية بمستقبل بالاو والعلاقات مع الولايات المتحدة . وهي هيئة مكونة من قطاع متنوع وعريض من مجتمع

بالاو . وأعرب عن أمل الوفد في أن تسفر المفاوضات الجارية مع الولايات المتحدة عن نتيجة ناجحة ومقبولة للطرفين .

٣٦ - وتابع كلمته قائلاً إن عددا من سكان بالاو قد اشتكوا ، في الدورة الحالية ، من مستوى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي المحرز في بالاو . وقد استمعت البعثة الزائرة إلى شكاوى مماثلة . لكنه يرى أنه قد يكون لبعض هذه الشكاوى ما يبررها وبعضها ربما لا يكون له ما يبرره . ومن الطبيعي أن يطمح سكان بالاو إلى تحسين مستوى معيشتهم . ولا يمكن أن توصف عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بأنها وصلت إلى حد الكمال في أي بلد . ولكن في إقليم مشمول بالوصاية يجب أن ينظر إلى عملية التنمية في سياق العملية الموازية وهي التقدم السياسي . وفي ظل نظام الوصاية ينبغي تشجيع شعب الاقليم المشمول بالوصاية وإعداده للتغلب على هذه المسائل بنفسه . وشعب بالاو مستعد للقيام بذلك . وقد زودت السلطة القائمة بالادارة ، من خلال جهودها المبذولة في إطار نظام الوصاية وعن طريق المساعدة التي ستستمر بموجب ترتيبات المركز الجديد المقترح ، بالاو بأساس متين يمكن الاعتماد عليه .

٣٧ - وفيما يتعلق بالالتماسات التي قدمها ممثلو جزر ماريانا الشمالية في الدورة الحالية ، أعرب عن ترحيبه بتأكيد السلطة القائمة بالادارة أن المشاورات بموجب المادة ٩٠٢ من عهد الكمنولث مستمرة وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه المشاورات إلى تسوية الخلافات التي نشأت^(٩) .

٣٨ - أما الادعاء بأن الميكرونيزيين لم يسمح لهم باختيار مركزهم السياسي المقبل بحرية فلا أساس له من الصحة . فقد كانت اتفاقات المركز الجديد نتيجة لمفاوضات مطولة أجريت طوال الـ ٢٠ سنة الماضية . وفي أثناء هذه الفترة كان يمكن للميكرونيزيين أن يختاروا أي مركز يرغبون فيه : الاستقلال ، أو الاندماج في الولايات المتحدة ، أو إقامة علاقة مع دولة أخرى . ومع هذا ، فمن بين جميع الخيارات المتاحة ، اختاروا إيجاد توازن بين رغبتهم في تنظيم شؤونهم الخاصة ورغبتهم في الحصول على مساعدة وحماية دولة كبرى في مجالات من قبيل الأمن والدفاع ليس بمقدورهم الاضطلاع بها بأنفسهم . وينبغي لمجلس الوصاية أن يؤيد اختيارهم الحر ولا يتدخل في الوفاء به .

٣٩ - وليس صحيحا على الإطلاق الزعم بأن شعب ميكرونيزيا قد قسم إلى أربعة كيانات ضد رغبته بغية إضعافه وزيادة اعتماده على الولايات المتحدة . فقد حاولت السلطة

القائمة بالادارة لبضع سنوات انشاء دولة واحدة في ميكرونيزيا . وفي اثناء المفاوضات المتعلقة بالمركز المقبل والاستفتاءات الشعبية التي أعقبت ذلك ، اتضح أن هذا الامر غير مقبول للشعوب المختلفة في الاقليم . وكان تقسيم الاقليم الى اربعة كيانات مستقلة ، وفقا لرغبات السكان ، شهادة على التزام السلطة القائمة بالادارة بالديمقراطية ، وليس دليلا على أي خطة لتفتيت الاقليم .

٤٠ - ولا معنى للدعاء أن ترتيبات المركز الجديد جزء من خطط الولايات المتحدة لتحويل الاقليم المشمول بالوصاية الى منشأة عسكرية وقاعدة نووية . فقد تمتعت الولايات المتحدة لما يربو على ٤٠ سنة بمزيد من الحقوق السياسية في الاقليم المشمول بالوصاية في ظل اتفاق الوصاية تفوق الحقوق المنصوص عليها في ترتيبات المركز الجديد . ولو أرادت الولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية في بالاو لفعلت ذلك منذ أمد بعيد . وفي ظل الترتيبات الجديدة ، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن كيانات ميكرونيزيا الاربعة . وهذه المسؤولية تتضمن خيارات معينة من بينها الحق في استخدام الاراضي للأغراض العسكرية وعبور ميكرونيزيا بالسفن والطائرات العسكرية . وكانت هذه الحقوق ضرورية لاضطلاع الولايات المتحدة بالتزاماتها الدفاعية . وكان القصد منها هو حماية شعب ميكرونيزيا ، لا تهديده أو تهديد أي شعب آخر .

٤١ - ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه من المؤسف أن مسائل خارجية كثيرا ما حالت دون النظر في الحالة في ميكرونيزيا بوضوح . فلقد اتخذت شعوب ميكرونيزيا قراراتها الخاصة بشأن مركزها السياسي المقبل بحرية وعلانية مع تفهم تام للقضايا ووعي بالبدائل . واختتم كلمته بالإعراب عن التزام المملكة المتحدة بالدفاع عن حق هذه الشعوب في تقرير المصير بمنأى عن أي تدخل خارجي .

٤٢ - وقال ممثل الصين إن وفده يشارك في أعمال مجلس الوصاية لأول مرة (١)، (٨) . وبموجب أحكام الميثاق فإن الصين وهي عضو دائم في مجلس الأمن ، هي أيضا عضو في مجلس الوصاية . ويعكس قرار حكومته بالاشتراك في أعمال مجلس الوصاية تطلعات الصين في أن تزيد من مساهماتها في الدور البناء الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية .

٤٣ - وأضاف أن الصين قد نظرت في التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ المقدم من السلطة القائمة بإدارة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (٦) ، وتقرير البعثة الزائرة عن بالاو فضلا عن الالتماسات الشفوية والكتابية الكثيرة التي زادت من توضيح

وتأكيد المعلومات المتعلقة بالإقليم المشمول بالوصاية . وقد ساعد هذا أعضاء المجلس على الوصول الى تفهم أفضل للحالة الراهنة في الإقليم وعلى تنفيذ الولاية المنوطة بالمجلس بموجب الميثاق تنفيذا سليما وتاما . والاهداف الاساسية لنظام الوصاية الدولي هي توطيد السلم والامن الدوليين وتشجيع النهوض بسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسير بها تدريجا نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال . وأكد الميثاق أيضا أن شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية ينبغي أن تختار مستقبلها السياسي بحرية وذلك بممارسة حقها في تقرير المصير .

٤٤ - وأعرب عن استعداد الوفد الصيني للمساهمة في الوفاء بهذه الواجبات ، تمشيا مع الميثاق . وأعرب عن سرور الوفد من ناحية إذ لاحظ ، بموجب ولاية نظام الوصاية الدولي ، أن سكان إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية قد حققوا بعض التقدم في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في كل مجتمع من مجتمعاتهم المحلية . ومن ناحية أخرى ، وبالأخذ بالالتزامات الشفوية والكتابية المعروضة على المجلس ما زالت هناك مشاكل كثيرة تتطلب ادخال تحسينات . فالسكان المحليون غير راضين تماما عن عمل السلطة القائمة بالإدارة ، ولاسيما التنمية الاقتصادية حيث يبدو أنه من الضروري إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتلبية توقعات السكان . وتتضمن المشاكل والمصاعب الأخرى الصحة العامة والتعليم والإسكان . كما يوجد نقص حاد في الهياكل الاساسية المناسبة .

٤٥ - وأعرب عن أمل الوفد الصيني في أن تدرس السلطة القائمة بالإدارة آراء سكان الإقليم المشمول بالوصاية دراسة جادة . ولحين انجاز اتفاق الوصاية ، ينبغي للسلطة القائمة بالإدارة أن تفي تماما بالتزاماتها للإقليم المشمول بالوصاية وأن تلبى آمال السكان المحليين وأن تهيئ الظروف الملائمة لتحقيق تقرير مصيرهم وتنميتهم المستقلة .

٤٦ - وأشار ممثل فرنسا الى أن وفده قد أعرب في الدورة الرابعة والخمسين للمجلس ، المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٧ ، عن رغبته في تحقيق تنفيذ سريع ، تمشيا مع أحكام الميثاق للتوصية الواردة في القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) لعام ١٩٨٦ كيما تتمتع الأجزاء الأربعة من إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية أخيرا بمركز الاستقلال أو الحكم الذاتي الذي اختاره كل جزء^(٨) . وقد مضت سنتان منذ ذلك الحين إلا أن الظروف اللازمة لتحقيق هذا الهدف للأسف لم تنهيا بعد .

٤٧ - وقد صادفت الحالة المؤسسية للإقليم بعض العقبات لأن اتفاق الارتباط الحر بين الولايات المتحدة وبالاو لم يقر بعد وفقا للشروط المنصوص عليها في دستور بالاو .

٤٨ - ومضى في كلامه قائلاً إنه منذ انعقاد دورة المجلس العادية الخامسة والخمسين ، أحرز تقدم كبير في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم المشمول بالوصاية . وقد قدم تقرير السلطة القائمة بالإدارة معلومات مفيدة عن بالاو في هذا الصدد . وأتاح التقرير المفصل المقدم من البعثة الزائرة لبالاو عام ١٩٨٩ ، وهي البعثة الأولى^(٤) من نوعها الموفدة الى الإقليم منذ عام ١٩٨٥ ، للممثل الفرنسي أن يستعرض الانجازات الكثيرة التي أمكن تحقيقها في كثير من الميادين من خلال الجهود المشتركة للسلطة القائمة بالإدارة والسلطات المحلية وشعب الإقليم .

٤٩ - واستدرك قائلاً إن المجلس لا ينبغي أن يغفل عن الصعوبات التي لم تزل قائمة . ومع أن وفده لا يجد دائماً أن بعض الملتزمين موضوعيين تماماً فمن الإنصاف الاقرار بأن مواطني بالاو يساورهم قلق حقيقي بشأن مستقبلهم الذي لم يزل محوطاً بالشكوك . فالتقدم الملحوظ الذي تحقق في الارخبيل والطابع الديمقراطي للمؤسسات المحلية ومستوى معيشة السكان أو التقدم المحرز في مجال التعليم ، هذه كلها أمور لم تقض بعد على أوجه قصور معينة جعلت بالاو تعتمد نسبياً على المعونة الخارجية .

٥٠ - وأعرب الوفد الفرنسي عن الامل في أن يعمل الحوار المتعمق بين قادة بالاو والسلطة القائمة بالادارة على تيسير إيجاد حل للمشاكل التي لا تزال قائمة ، وعلى التعجيل ببدء نفاذ مركز الارتباط الحر الذي لا تزال الغالبية العظمى من البالاويين متمسكة به بوضوح . وإلى أن يتحقق هذا الهدف فإن من المهم ، طالما أن اتفاق الوصاية لا يزال نافذاً ، أن تستمر السلطة القائمة بالادارة في الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها . وقال إن وفده يلاحظ ، مع الارتياح ، التأكيدات المجددة التي قدمها وفد الولايات المتحدة للمجلس بشأن هذا الموضوع .

٥١ - وأعرب الوفد الفرنسي عن سروره لنباؤ مؤداه أن المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية - وهي المناقشات المتوخاة في المادة ٩٠٢ من ميثاق الكومنولث^(٩) - ستستأنف قريباً . فعن طريق هذا الحوار ، يمكن بل وينبغي حل المشاكل التي نشأت حول تفسير الاتفاقات التي تعرّف المركز الجديد لجزر ماريانا الشمالية .

٥٢ - وفي الختام ، أعرب عن الأمل في العمل ، في القريب العاجل ووفقا للميثاق ، على تذليل العقبات التي مازالت تحول دون أن يحقق سكان هذا الاقليم المشمول بالوصاية كل تطلعاتهم ، مجسدة في حرية ممارستهم لحقوقهم في تقرير المصير .

٥٣ - ورحب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوفد الصين وباشراكه ومساهمته القيّمة في أعمال مجلس الوصاية . وقال إن وفد بلده قد درس بعناية تقرير السلطة القائمة بالادارة عن الاقليم المشمول بالوصاية ، وكذا البيانات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة بشأن ذلك التقرير^(١) و^(٨) . وقال إن وفد بلده قد استمع بانتباه الى بيانات أدلى بها مقدمو التماسات من ميكرونيزيا ، والى البعض الذين هم من مواطني الولايات المتحدة ، كما درس الالتماسات الخطية المقدمة الى المجلس . وقال إن الوفد السوفياتي قد قام بتحليل وثائق ومواد أخرى حثت كلها به الى الخوص الى نتائج واضحة بشأن الحالة الفعلية السائدة في ميكرونيزيا وحولها نتيجة لانشطة السلطة القائمة بالادارة .

٥٤ - واستطرد قائلا إن من الثغرات الواضحة في تقرير مجلس الادارة ما يرد من معلومات عن الخطوات التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو العمل على تنفيذ المادة ١ من اتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ في جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية . فهذه المادة تحدد التزامات السلطة القائمة بالادارة بموجب المادة ٧٦ من الميثاق . والايضاحات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة لم تسدّ هذه الثغرة . وأعرب عن أمله في أن تقوم السلطة القائمة بالادارة ، في المستقبل ، بتقديم معلومات كاملة بما يكفي وأن تولي الاهتمام الواجب لما يشار في الدورة من أسئلة وتعليقات .

٥٥ - ومضى في كلامه قائلا إن المهام الاساسية لنظام الوصاية ، كما شرد في الميثاق ، هي توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين والنهوض بأهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال . وهذا أيضا يشمل احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . وعندما يعهد مجلس الامن الى السلطة القائمة بالادارة بولاية الادارة المؤقتة للاقليم المشمول بالوصاية ، فإن السلطة القائمة بالادارة تكون بذلك قد أخذت على نفسها الالتزامات ذات الصلة الواردة في الميثاق واتفاق الوصاية .

٥٦ - وتابع كلامه قائلا إن الوفد السوفياتي يرى أن الحالة التي نشأت خلال إدارة الولايات المتحدة للإقليم المشمول بالوصاية تبرر الاستنتاج القائل بأن سياسة السلطة القائمة بالادارة وأفعالها لا تتفق والتزاماتها الدولية وأن أهداف الوصاية مازالت بمنأى عن التحقيق . فما أنجز نحو تحقيق التطور الاقتصادي المضطرد للإقليم ، الذي من شأنه تعزيز رفاه سكانه قليل لا يُذكر . فالهياكل الأساسية قد تآكلت وتلاشى الكثير من مجالات الاقتصاد التقليدية . كذلك ، تم إضعاف الاكتفاء الذاتي للإقليم ، فضلا عن تزايد ظاهري الجريمة وإدمان الخمر . وقد عمل كل هذا على التأثير بشكل ضار على حياة السكان .

٥٧ - وأضاف قائلا إن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي أنشئت في الإقليم قد أدت إلى تبعيته للولايات المتحدة ، كما أنها استُغلت لممارسة الضغط على السكان والسلطات المحلية . كما أن السلطة القائمة بالادارة قد انتهكت بأفعالها السلامة الإقليمية للإقليم المشمول بالوصاية . فقد حُطمت وحدة إقليم واحد إلى كيانات منفصلة فُرضت على السكان تحت قناع شتى قوانين الاستعمار الجديد . ومن ثم ، نشأت حالة أصبح فيها شعب ميكرونيزيا عاجزا بالفعل عن نيل حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال والسلامة الإقليمية . كما أن سكان الإقليم قد حُرموا من الحق السيادي في الاختيار بأنفسهم دون أي تدخل خارجي .

٥٨ - وواصل كلامه قائلا إن سياسة السلطة القائمة بالادارة ، المتمثلة في تجزئة وضم الإقليم المشمول بالوصاية ، تتعارض والمصالح الوطنية الأساسية لميكرونيزيا ، وتشكل انتهاكا للميثاق واتفاق الوصاية ، كما تتعارض مع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الجلي أن ما يسمى باتفاق الارتباط الحر ومركز الكومنولث ، المفروضين على الشعب الميكرونيزي ، غير شرعيين وبيعتارضان والقانون الدولي ، ولا يمكن قبولهما بوصفهما ملزمين . كما أن ممثلي جزر ماريانا الشمالية قد كانوا قد انتقدوا أفعال السلطة القائمة بالادارة ، مؤكدين أن الإقليم لم يُمنح الحكم الذاتي الذي كان قد وُعد به ، وأن سكان هذه الجزر قد خُدعوا وخاب أملهم . ويقولون إن الإقليم قد تحول بالفعل إلى مستعمرة تابعة للولايات المتحدة . كما أنهم قد ناشدوا المجلس مباشرة العمل على تحقيق مصالح السكان وعدم السماح بإنهاء اتفاق الوصاية . كما أن السلطة القائمة بالادارة تتجاوز الأحكام السارية في جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا المتحدة . كذلك ، فإن ممثل السلطة القائمة بالادارة لم يقدم معلومات إلى مجلس الوصاية بشأن هذا الموضوع ، كما يقضي الميثاق .

٥٩ - وذكر الممثل السوفياتي كذلك أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مبال بهذه الأفعال المقلقة للغاية التي تاتيها السلطة القائمة بالإدارة ، التي عليها أن تعمل ، ما أمكنها ، على دعم توطيد السلم والامن الدوليين وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه . إلا أنها ما برحت تسعى ، بدلا من ذلك ، الى تحويل الاقليم المشمول بالوصاية الى رأس جسر استراتيجي وعسكري في غربي المحيط الهادئ .

٦٠ - وأضاف قائلا إن السلطة القائمة بالإدارة قد ذكرت أنه ليس لديها أي خطط لاستغلال ميكرونيزيا في أغراض عسكرية . بيد أنه لا يمكن التوفيق بين هذه المزاعم وبين المواد العسكرية المنصوص عليها في ما يسمى اتفاق الارتباط الحر وغيره من الاتفاقات المفروضة على أنحاء ميكرونيزيا المجزأة ، والاصرار الذي تسعى به السلطة القائمة بالإدارة نحو نيل حق أبدي مضمون في وزع أسلحة نووية وغيرها من الأسلحة في ميكرونيزيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، أخضع سكان بالاو لضغوط جماعية ، على نحو ما يتمثل في سلسلة استطلاعات الرأي التي لا نهاية لها ، والتي تُجرى لقهر مقاومة مناوئي ذلك الحل .

٦١ - وأضاف قائلا إن أفعال السلطة القائمة بالإدارة لا تتماشى والاتجاه الدولي العام نحو تشكيل نظام سياسي وقانوني عالمي يستند الى الاحترام الحقيقي لحرية جميع الشعوب في الاختيار والمساواة بينها في الحقوق . وينبغي ألا تصبح ميكرونيزيا تابعة لإدارة السلطة القائمة بالإدارة وأعمالها الفردية . كذلك ، فإن عدم تقديم المعلومات اللازمة عن الحالة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية إنما يتعارض مع اتفاق الوصاية ويستهدف الحد من رقابة الأمم المتحدة على الاقليم المشمول بالوصاية أو التحايل عليها . وعلى الرغم من الأعمال الفردية التي تاتيها السلطة القائمة بالإدارة ، فإن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن ميكرونيزيا الى أن يتم الوفاء بجميع أحكام الميثاق واتفاق الوصاية .

٦٢ - وأكد الوفد السوفياتي على أن مجلس الامن وحده ، بموجب الميثاق ، هو الذي له الحق في تغيير مركز الاقليم المشمول بالوصاية أو إنهاء اتفاق الوصاية . والى أن يتخذ مجلس الامن مثل هذا القرار ، فإن من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تقدم تقارير منتظمة الى الأمم المتحدة عن الحالة في جميع أنحاء الاقليم . وبإمكان شعب ميكرونيزيا أن يلجأ دوما الى الأمم المتحدة لحماية حقوقه ومصالحه .

٦٣ - وذكر الوفد السوفياتي أن شمة حاجة أساسية إلى أن تسترشد جميع الدول بمبادئ التفكير السياسي الجديد . إذ يجب أن يسود المجلس حوار مثمر من أجل التوصل إلى اتخاذ قرارات بتوافق الآراء . والاساس القانوني المثلين لذلك ، كما يرى الوفد ، يتمثل في الميثاق واتفاق الوصاية وإعلان إنهاء الاستعمار .

البيانات الختامية التي أدلى بها ممثلو السلطة القائمة بالادارة

٦٤ - في الجلسة ١٦٧٠ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، تكلم السيد فيكتور ريهوهير ، نيابة عن السيد ناكامورا نائب رئيس بالاو وعن قيادة حكومة بالاو فقال ان تقرير البعثة الزائرة يعبر بدقة عن مواقف توافق الآراء التي أعرب عنها كل من قيادة الحكومة والمجتمع المحلي عامة^(٣) في جميع الاجتماعات المعقودة في بالاو بالفعل فقد استفادت بالاو من فترة الوصاية البالغة ٤١ عاما ، وخاصة من خلال الشكل المستقر والديمقراطي الذي اتخذته للحكم . على أن السلطة القائمة بالادارة لم تف بالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية فيما يتعلق باحتياجات أساسية معينة . وهذه الالتزامات ليست مجرد التزامات مالية بل انها جوهرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبالاو والبقاء على استقرار نظامها السياسي للأجيال المقبلة . وينبغي الوفاء بها قبل إنهاء اتفاق الوصاية .

٦٥ - وذكر الممثل الخاص ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في غوام في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ بين بالاو والولايات المتحدة الامريكية تعتبر أساسا لتحقيق ذلك ولتدعيم علاقات الاحترام المتبادل بين بالاو والولايات المتحدة فيما يتعلق بجميع المسائل بما في ذلك المسائل العسكرية ومسائل الدفاع . وقال ان شعب بالاو غني بتقاليده وحكومته قوية وديمقراطية ومستقلة . وهذه العناصر تعتبر أساسا للتفاوض وإنهاء اتفاق الوصاية . وتحتاج بالاو إلى يقظة مستمرة من جانب مجلس الوصاية بيد أن الاساس موجود لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعب بالاو في نهاية المطاف . وقال انه مازال هناك عمل "كثير" يتعين الاضطلاع به من جانب بالاو والولايات المتحدة على السواء وأنه يؤمن أنه يمكن أن تكلل جهودهما المشتركة بالنجاح بدعم من المجلس .

٦٦ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة ان المجلس قد استمع إلى أدلة وفيرة على النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بالاو^(٣) خلال الدورة الحالية . وقالت ان التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة قد دَوّن التقدم المستمر في هذه المناطق والاجراءات المتخذة لتحسين الاحوال في بالاو . وبينت أن تقرير البعثة الزائرة^(٤) يشهد للتحسن المطرد في حال الشعب البالاوي ، دون تحيز وبصورة مقنعة ، ويقدم عددا من التوصيات الحكيمة من أجل المستقبل .

٦٧ - ولاحظت ممثلة الولايات المتحدة أن ممثل حكومة بالاو قد أشار إلى اتفاق تم التوصل إليه في أيار/مايو ١٩٨٩ بين الولايات المتحدة واللجنة المعنية بالعلاقات المقبلة بين بالاو والولايات المتحدة ، مع التعليق بأنه يوفر الأساس لتلبية احتياجات الشعب البالاوي . وقالت ان الاتفاق الموقع في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ يعالج العديد من الشواغل التي أثيرت خلال الدورة الحالية للمجلس . وأضافت ان الاتفاق ييسر أيضا الجهود التي تبذلها الاغلبية الساحقة من الشعب البالاوي للسماح ببدء نفاذ اتفاق الارتباط الحر عن طريق اجراء استفتاء . فشعب بالاو كان دائما ولا يزال حرا في اختيار مستقبله وشكل الحكم الذاتي الخاص به .

٦٨ - وذكرت أن كونغرس بالاو الوطني سيقدر قريبا ما إذا كان سيدعو إلى اجراء استفتاء بشأن الاتفاق . فإذا قرر أن يفعل ذلك ، فأحداث الماضي تشير إلى أنه سيطلب بعثة مراقبة زائرة تابعة للأمم المتحدة عن طريق السلطة القائمة بالادارة . وقد يأتي هذا الطلب قبل انتهاء الدورة السادسة والخمسين للمجلس . وقالت انه في حالة ورود مثل هذا الطلب ، فإن بعثتها توصي بأن تقوم بعثة زائرة بمراقبة الاستفتاء ، وفقا لما جرت عليه العادة ، للتحقق من أنه يجري بشكل حر ومنصف .

٦٩ - وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية في بالاو ، قالت ان البعض قد حث على إحباط ارادة الغالبية العظمى من الشعب البالاوي بإرجاء انهاء اتفاق الوصاية إلى أن تلبي السلطة القائمة بالادارة ما يعتبره هؤلاء احتياجات بالاو الأساسية . بيد أن المجلس كان قد سلم منذ أمد بعيد بأن الولايات المتحدة قد أوفت باحتياجات بالاو الأساسية ويزيد . فلا يوفر اتفاق الوصاية أو الميثاق مقياسا يمكن أن يحدد به المجلس مقدار النمو الاقتصادي بصورة موضوعية . فقد حققت بالاو بالفعل قدرا من النمو الاقتصادي يفوق بدرجة ملحوظة ما حققه عدد كبير من الاقاليم التي كانت مشمولة بالوصاية وقت إنهاء الوصاية . ويعتبر مستوى معيشة شعب بالاو أعلى منه في العديد من المناطق الأخرى في منطقة المحيط الهادئ .

٧٠ - وأكدت أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع اللجنة المعنية بمستقبل العلاقات بين بالاو والولايات المتحدة يوفر الاساس لتحسين الهياكل الأساسية والاقتصاد في بالاو . وأعربت عن تقدير وفدها لما قدمته البعثة الزائرة الاخيرة من توصيات بناءة ومفيدة بشأن ذلك الموضوع . وقالت ان التنمية وصيانة الهياكل الأساسية من العمليات المستمرة التي تنطوي في كثير من الأحيان على خيارات صعبة عند توزيع الموارد المالية . وذكرت أن الولايات المتحدة تؤمن أن البالاويين أنفسهم لهم حق الاختيار وأن

هذا من واجبه . وهي مستعدة لمساعدتهم وتقديم المشورة اليهم ، بيد أنها لن تحول دون تحقيق النمو وممارسة الحكم الذاتي باتخاذ هذه القرارات بدلا منهم .

٧١ - وبينت ان وفد الولايات المتحدة يرى أن وجود هيكل أساسي عملي للاقتصاد في الوقت الحالي أمر واضح . وأن بالاو تستطيع بعد التوصل إلى حل لمركزها السياسي ، أن تحقق المزيد من التقدم المطرد ، استنادا إلى الأسس السليمة المتمثلة في قوة هيكلها الاقتصادي وجاذبية مناخها الاستثماري . فلا ينبغي استغلال الخلافات الصادرة في الرأي حول مقدار النمو الاقتصادي في بالاو لتأجيل التقدم السياسي للأقليم . ذلك أن حرمان شعب بالاو من الحق في تقرير المصير بناء على ادعاء كاذب بأن مواطني الأقليم ليس لديهم من الشراء ما يكفي لتمكينهم من تحديد مستقبلهم السياسي أمر مخالف لروح ونسب الاعلانات الأساسية للأمم المتحدة .

٧٢ - واختتمت بقولها ان حكومة الولايات المتحدة ترى أنها أوفت بمسؤولياتها بموجب اتفاق الوصاية طوعا وبالكامل . وأكدت من جديد التزامها بمواصلة ذلك إلى أن يعفيها شعب بالاو ، في الوقت الذي يختاره وبالأسلوب الذي يقرره ، من هذه المسؤولية عن طريق الممارسة الحرة لحقه في تقرير المصير وفقا لمتطلباته الدستورية الخاصة به .

دال - الالتماسات

الاستماع إلى الالتماسات الشفوية

٧٣ - في الجلستين ١٦٦٣ و ١٦٦٣ المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، استمع مجلس الوصاية إلى بيانات أدلى بها ١٠ من مقدمي الالتماسات ، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال^(١٠) .

٧٤ - وأجاب السيد غلين ه . الكالاي (اللجنة الوطنية لضحايا الإشعاع) والسيد لاري هلبوم (فرقة عمل جزر ماريانا الشمالية المعنية بإنهاء الوصاية) على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس في الجلسة ١٦٦٤^(١١) .

الرسائل والالتماسات الخطية

٧٥ - في الجلسات ١٦٦٦ إلى ١٦٦٨ المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، نظر المجلس في ١٤ رسالة و ١٢٥ التماسا . وترد قائمة الرسائل والالتماسات مشفوعة بإشارات إلى محتوياتها في الوشيقتين T/INF/37 و Add.1 .

الرسائل

٧٦ - أثناء نظر المجلس في هذا البند ، ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان الرسالة رقم ١ الواردة في الوثيقة T/INF/37 الواردة من جوشويا كوشيبا ، رئيس مجلس الشيوخ في بالاو تشير تساؤلات جادة حول ضمان سلامة الاجراءات القانونية في الاقليم وما تقدمه السلطة القائمة بالادارة من مساعدة^(١٣) . وقال ان الرسالة رقم ٢ الواردة في الوثيقة نفسها ، والاتية من كونغرس بالاو الوطني تحدثت عن حالات رشوة وأعمال غير مقبولة فيما يتصل بوحدة توليد القدرة التابعة للشركة الهندسية الدولية لشبكات توليد القدرة (IPSECO) . وأن الرسالة رقم ٣ الموجهة من السيد سانتوس أوليكونغ ، الواردة في الوثيقة نفسها تذكر أن السلطات المحلية تعرضت لضغوط ، منها التهديدات المادية . وأضاف ان الرسالة رقم ١١ ، من السيد أوليكونغ تتعلق بالقرار المشترك رقم ٥٩٧ ، لمجلس الولايات المتحدة الذي يطلب ممثل الاتحاد السوفياتي ايضاحا بشأنه من الولايات المتحدة حول المساعدة التي قدمتها إلى السلطات المحلية للاقليم المشمول بالوصاية^(١٣) .

٧٧ - وبين ممثل المملكة المتحدة ان الرسالة رقم ٣ الواردة في الوثيقة T/INF/37 Add.1 شملت مرفقا وصف بأنه تنبيه إلى العمل في بالاو ويشجع مستلميه على توجيهه الاهتمامات والرسائل إلى رئيس المجلس وأشخاص آخرين^(١٣) . وقال ان هذا يوحي بوجود حملة لكتابة الرسائل .

قرار

٧٨ - في الجلسة ١٦٦٧ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية أن يحيط علما بالرسائل الواردة في الوثيقتين T/INF/37 و Add.1^(١٣) .

الالتماسات

٧٩ - فيما يتعلق بالالتماسات المرقمة من ١ إلى ١٠ ، الواردة في الوثيقة T/INF/37 ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان هذه الالتماسات تعالج مسائل هامة بالنسبة إلى شعب ميكرونيزيا والمجلس^(١٣) . وقال ان من الامثلة الواضحة لذلك الاحتجاج على الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على بالاو من أجل التنازل في الدستور عن جانب خلوها من الاسلحة النووية وعن مطالبتها الولايات المتحدة بالامتثال لاحكام اتفاق الوصاية . وقال ان التماسا آخر يطلب إلى المجلس أن يكفل حرية التعبير لجميع معارضي الاتفاق ، وأن يوفر التحقيق السياسي غير المتحيز والشامل ، والمساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام بالنسبة للجانبين ، والحيلولة دون حدوث خرق لاتفاق الوصاية . وأكد أن من

المبادئ الهامة أن يحترم المجلس جميع أحكام دستور بالاو الذي ينص على خلوها من الأسلحة النووية .

٨٠ - وأدلى ممثل فرنسا بتعليق عام على الالتماسات المرقمة من ١١ إلى ٣٠ والواردة في الوثيقة T/INF/37 ، فذكر أن أغلب هذه الالتماسات (١٣) تتسم بوصف بالغ السلبية للحالة في بالاو . فقد تكلم أحد مقدمي الالتماسات عن الحالة المضحكة وتحدث آخر عن الارهاب الذي يعاني منه مواطنو بالاو . وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الرؤية البالغية السلبية لا تتفق مع الذي رآه في بالاو . وقال ان سبعة من الالتماسات الـ ١٠ واردة من المملكة المتحدة والباقي من البلدان الاسكندنافية وكلها من أشخاص بعيدين عن بالاو ومن المحتمل أنه لم تتح لهم فرصة زيارة الاقليم ، وربما كانت معلوماتهم غير دقيقة بل قد تكون نتاجا للدعاية وليس للموضوعية .

٨١ - ولم ير وفد الاتحاد السوفياتي سببا للشك في الالتماسات (١٣) . وقال إن كل ما أشارت إليه هذه الالتماسات حدث بالفعل . فالالتماسات الواردة من بالاو تتضمن معلومات مفادها أن السلطة القائمة بالادارة لم تظطلع بالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية وأن الحالة في الاقليم ليست بنفس الهدوء الذي كانت عليه خلال وجود البعثة الزائرة في الاقليم . وقال إن الالتماسات البالاوية تغيد بوجود ضغط على السكان وأعضاء الادارة البالاوية ، وأن السلطات المحلية لا تستطيع أن تعالج المشاكل التي تواجهها ، كما تغيد بوجود عنف وفساد ذمة واستمرار فضيحة محطة توليد الطاقة الكهربائية . وقال إن كل وثيقة مقدمة لينظر فيها المجلس تستحق عناية شديدة وينبغي تقييمها باهتمام .

٨٢ - أما فيما يتعلق بالالتماسات أرقام ٢١ إلى ٣٠ الواردة في الوثيقة T/INF/37 ، فقد أعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن اعتقاده بأن أهم المسائل اثيرت في الالتماسين رقم ٢٤ و ٢٦ . فالالتماس رقم ٢٤ ، الذي وقعه ١٣٦ شخصا من محفل بلدان الشمال الاوروبي ، أشار أسئلة هامة وأساسية حول الحاجة الى تزويد البالاويين بخيارات غير اتفاق الارتباط الحر وكفالة أن يحدث الحوار والنقاش دون إكراه . فقد تجد بالاو ، في ضوء تبعيتها الكاملة في المجال الاقتصادي ، أن من الصعب مناقشة أي خيار غير هذا الاتفاق . واستطرد يقول إن المسألة ، على أية حال ، تظل هامة وينبغي أن يوليها مجلس الوصاية اهتماما شديدا . أما الالتماس رقم ٢٦ من السيد سانتوس أوليكونغ ، رئيس مجلس الوفود التابع لكونغرس بالاو الوطني ، فقد تضمن معلومات عن الحالة في بالاو والظروف التي جرت في ظلها الاستعدادات للانتخابات . وقال إن الالتماس ذكر وجود

مسلحين عسكريا خارج كونغرس بالاو الوطني ، وأعمال عنف عديدة ، وطلبها للمساعدة من عناصر الأمن للحفاظ على القانون والنظام . وقال إنه كان ينبغي أن يتم التحقق فورا من هذه المعلومات الهامة عندما تلقاها المجلس وكان ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لتسوية تلك المسائل .

٨٣ - وفيما يتعلق بالالتماسات أرقام ٣١ الى ٥٠ الواردة في الوثيقة T/INF/37 ، أشار ممثل الاتحاد السوفياتي إلى الشواغل التي تم الاعراب عنها بشأن المشاكل التي يعاني منها شعب بالاو . ووجه الانتباه إلى النطاق الجغرافي والمهني الواسع الذي تغطيه تلك المجموعة من الالتماسات ، والبرلمان الأوروبي ، والبلدان الآسيوية ، والكنائس ، وفقهاء القانون ، والمعلمين وغيرهم .

٨٤ - وذكر ممثل المملكة المتحدة ، معلقا على الالتماسات الواردة في الوثيقتين T/INF/37 و Add.1 ، أن معظمها كتبت من وجهة نظر معينة ، ضيقة نسبيا ، ومناهضة للأسلحة النووية ، وقد يكون عدد من يتبنونها من الأفراد في بالاو قليلا لا يعتد به ولا يبدو أنها رأي الأغلبية على النحو الذي تم الاعراب عنه للبعثة الزائرة في مناسبات عديدة^(١٣) . وقال إن هذه الالتماسات جاءت بالدرجة الأولى من بلدان بعيدة عن بالاو ومن أشخاص معظمهم لم يقيم بزيارة بالاو أبدا . فقد أتت من مجتمعات معينة حول العالم ذات امتداد جغرافي ضيق . ولم تكن تمثل سوى عدد محدود من البلدان . واحتوى العديد منها على أخطاء متصلة بالوقائع وسوء فهم بشأن الحالة الحقيقية في بالاو . والعديد منها تمخض عن حملة لكتابة الرسائل . ورغم أن هذه الحملة مغلطة في دوافعها فهي بعيدة نوعا ما عن آمال غالبية الشعب في بالاو .

٨٥ - واعترف ممثل المملكة المتحدة بأن على المجلس مسؤولية مراعاة الآراء التي تم الاعراب عنها في تلك الالتماسات لكنه أعرب عن اعتقاده بأن الأهم من ذلك مراعاة الآراء التي يعرب عنها البالاويين أنفسهم . وقال إن من الواضح لديه ، بوصفه عضوا في البعثة الزائرة الأخيرة إلى بالاو ، أن غالبية البالاويين قلقون بصورة رئيسية بشأن الكيفية التي يمكن أن يتقدموا بها نحو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة على أساس اقتصادي مناسب . فالمسألة النووية ظهرت بين الحين والحين ، لكنها لم تكن مدعاة لقلق كبير .

٨٦ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن الأحكام المناهضة للأسلحة النووية في دستور بالاو اعتمدها أكثر من ٩٠ في المائة من شعب بالاو^(١٣) . ورغم تنظيم عدد من

الاستفتاءات في محاولة لاجبار شعب بالاو على التخلي عن تلك الاحكام من الدستور أو التحايل عليها ، لم تكن هذه المحاولات ناجحة . فالانتشار الجغرافي للنهج المناهض للأسلحة النووية شمل جميع أنحاء العالم ومن الخطأ التقليل من المسألة لتصبح على مستوى حملة لكتابة الرسائل . وأعرب عن معارضته لأية محاولة لاستعمال مجلس الوصاية في فرض رأي السلطة القائمة بالادارة على شعب الاقليم .

٨٧ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أن دستور بالاو الذي اعتمدته أغلبية شعب بالاو يحتوي على أحكام معينة بشأن المواد النووية^(١٣) . كما يتضمن الدستور وسيلة تجاوز هذه الاحكام اذا صوت ٧٥ في المائة من الشعب الى جانب ذلك . وقال إن البالاويين يحاولون في الوقت الحاضر أن يحصلوا على تلك النتيجة . وفي استفتاءات متكررة ، صوتت أغلبية كبيرة من شعب بالاو مؤيدة اتفاق الارتباط الحر وحاولت عدة ادارات بالاوية ، وماتزال ، الحصول على الاغلبية المطلوبة كي يصبح الاتفاق نافذا . وبين أن الالتماسات لم تأت إلا من عدد قليل من البلدان المنتشرة على نطاق واسع في أرجاء العالم ، كما يظهر في الالتماسات المتماثلة أرقام ٣٦ الى ٤٥ التي وردت من عناوين مختلفة في الدانمرك .

٨٨ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن الموضوع العام في الالتماسات الشفوية والتحريرية هو الرغبة القوية في ألا تكون انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ متسمة بالعنف^(١٤) . وقالت إن وفدها لاحظ أن أكثرية تلك الفئة من الالتماسات كتبت في أيار/مايو ١٩٨٨ . وإن وفدها يقدر عبارات القلق ، لكنه استبشر حين ثبت أن قلق الملتهمين لم يكن له أساس . وإن مناخ الجريمة والعنف ، الذي أبلغته التقارير عن وجوده في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تبين أنه شذوذ عن الجو السياسي الهادئ بصورة عامة . ووجهت انتباه المجلس إلى عدم وجود التماسات عقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، مما يبين أن تلك الانتخابات لم تتمخض عن أي سبب آخر يدعو الى القلق لدى الملتهمين .

٨٩ - ومضت في كلامها قائلة إن السلطة القائمة بالادارة تشني على البالاويين لاجرائهم انتخابات حرة ومنصفة ومنفتحة وسلمية وتتجلى فيها المشاركة في تشريعين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ولما تبع ذلك من نقل هادئ للسلطة السياسية والتشريعية مما يدل على النضج السياسي للناخبين .

٩٠ - وأردفت تقول إن عدة ملتزمين ناشدوا الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق الوصاية وحشوا المجلس على عدم إنهاء الاتفاق حتى تفي الولايات المتحدة بتلك الالتزامات . وعلى النحو الذي نص عليه المجلس في القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، أدت الولايات المتحدة بصورة مرضية التزاماتها ومسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالادارة . وقالت إن السلطة القائمة بالادارة مازالت تفي بالتزاماتها منذ اتخاذ القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، وستواصل ذلك بأمانة وبصورة كاملة . وإن الولايات المتحدة تتحمل تلك المسؤوليات بجديّة كبيرة ولا تعتزم التخلي عن واجبها الاساسي بموجب المادة ٦ من اتفاق الوصاية .

٩١ - وأردفت قائلة إن التماسات عديدة كانت قد تضمنت أن هناك نوعا من القسر من جانب السلطة القائمة بالادارة في إدارة مختلف الاستفتاءات العامة والشعبية . وأكدت للمجلس أن الدعوة إلى مختلف الممارسات الانتخابية واداراتها والتثبت من صحتها هي ضمن نطاق مسؤولية السلطات البالاوية فقط . فالسلطة القائمة بالادارة لا تتدخل في مسيرتهم الديمقراطية . وكل مدى مشاركتها هو تقديم المساعدة في سداد تكاليف هذه الانتخابات .

٩٢ - واستأنفت تقول إنه فيما يتعلق بطلبات بعض الملتزمين المحافظة على القانون والنظام ، وفرت السلطة القائمة بالادارة لحكومة بالاو الاموال اللازمة لاستخدام مدع عام ، ومستشار للسلامة العامة ، ومراقب عام للحسابات . وإن على حكومة بالاو أن تملأ تلك المناصب .

٩٣ - ومضت في كلامها تقول إن عددا من الملتزمين زعموا ان الولايات المتحدة لم تقم بحماية حقوق الافراد من البالاويين ، أو حق بالاو ككل في تقرير مركزها في المستقبل . وبينت ممثلة الولايات المتحدة أن الاحداث الاخيرة في بالاو دلت بوضوح تام على عكس ذلك . فكل فرد في بالاو يستفيد من الحقوق المكفولة في الدستور ، التي يحميها القانون ، وتغرضها سلطة قضائية مستقلة تمام الاستقلال . وإن الجهود البالاوية لضمان الموافقة على اتفاق الارتباط الحر قد برهنت في نهاية الامر ، رغم ما يكتنفها أحيانا من توتر داخلي كبير ، على أنها اثبات للنظام الديمقراطي في بالاو . وإن الولايات المتحدة تدعم بقوة المؤسسات الديمقراطية في بالاو التي تكفل حقوق جميع الافراد البالاويين وتحميها .

٩٤ - وذكرت ممثلة الولايات المتحدة ان القرار المشترك ٥٩٧ للبرلمان بشأن أحكام الاتفاق لم يراع ، ولذلك لم يعد موجودا عندما جرى تعليق دورة الكونغرس لعام ١٩٨٨ . وأكدت للمجلس أنه عند ممارسة السلطة القائمة بالادارة لمسؤولياتها بموجب اتفاق الوصاية ، سوف تتم المحافظة على المستويات الحالية للتمويل العادي لتسيير أعمال حكومة بالاو ، أو تعدل حسبما يتناسب مع الظروف المقبلة . وقالت إن السلطة القائمة بالادارة درست الاحكام المتعلقة بالاسلحة النووية في دستور بالاو دراسة وافية . فعقب الاستفتاء الذي جرى في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، تم تعديل الاتفاق بصورة متبادلة لكي يتمشى مع تلك الشروط المحددة . ومازال الامر يتطلب ٧٥ في المائة من الموافقين بغية المواءمة بين بعض الجوانب التقنية من الاتفاق والدستور . وإن السلطة القائمة بالادارة تحترم دستور بالاو احتراماً كاملاً وليست لديها نية التصرف بما يخالف ذلك في أي من الظروف .

٩٥ - وأشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى الالتماسات التي زعمت أن السلطة القائمة بالادارة لن تسمح للناخبين في بالاو بأي خيار سوى الارتباط الحر ، ولاحظت أن السلطة القائمة بالادارة اعترفت بصورة مطردة بأن اتفاق الارتباط الحر ليس الخيار السياسي الوحيد المفتوح أمام بالاو . فالاستقلال ومركز الكمنولث على السواء في أدرجا في الاقتراع في مرات مختلفة . ومع ذلك ، فعندما أجرت بالاو الاستفتاءات التي راقبها ممثلون عن المجلس ، فضلت الاغلبية الساحقة الارتباط الحر . وإذا ما تغير ذلك فإن السلطة القائمة بالادارة لن تعرقل ارادة شعب بالاو .

٩٦ - واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة تحترم حق جزر ماريانا الشمالية في تقديم الالتماسات إلى المجلس . إلا أنها توافق على النتيجة التي خلص اليها المجلس في جلسته ١٦٥٧ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ بأن الصعوبات بشأن تفسير الاتفاقات الجديدة بشأن المركز ينبغي أن تحسم بصورة شائبة . فالمناقشات بشأن المادة ٩٠٢ من ميثاق الكمنولث^(٩) مازال يجري استعراضها حالياً في كونغرس الولايات المتحدة . وقالت إن جلسات الاستماع تلك ضمت العديد من نفس الملتهمسين الذين استمع إليهم المجلس في الدورة الحالية .

٩٧ - وأردفت تقول إن السلطة القائمة بالادارة أحاطت علماً بجميع الالتماسات التي عرضت عليها في الوقت المناسب . وإنها تشكر الملتهمسين على جهودهم وتؤكد لهم أنها ستنظر بعناية بالغة فيما أشاروه من أسباب لقلقهم .

قرار

٩٨ - في الجلسة ١٦٦٧ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية فيما يتعلق بالالتزامات ذات الأرقام ١ إلى ٧٥ الواردة في الوثيقة P/INF/37 و ١ إلى ٤٣ الواردة في الوثيقة T/INF/37/Add.1 على التوالي ، أن يُوجه نظر مقدمي الالتزامات إلى الملاحظات التي أبدتها في الدورة الحالية ممثلو السلطة القائمة بالإدارة وأعضاء المجلس (١٣) .

هاء - تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لبالاو ،
إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ،
في عام ١٩٨٩

٩٩ - نظر مجلس الوصاية ، في جلساته ١٦٦٤ و ١٦٦٧ و ١٦٦٨ و ١٦٧٠ و ١٦٧١ المعقودة في الفترة بين ١٧ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تحت البند ٦ من جدول أعماله في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لبالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، في عام ١٩٨٩ (٤) .

١٠٠ - وذكر ممثل فرنسا الذي رأس البعثة ، عند عرضه للتقرير ، أن البعثة قد صدرت إليها توجيهات بمراقبة الخطوات المتخذة في بالاو لإنفاذ اتفاق الارتباط الحر ، والحصول على معلومات مباشرة عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بالاو ، وتسلم الالتزامات والقيام فوراً بدراسة تلك الالتزامات التي ترى أنها تستحق دراسة خاصة (١١) .

١٠١ - وقد قدمت البعثة بياناً موجزاً في تقريرها عن المعلومات الأساسية الجغرافية والتاريخية والدستورية لبالاو والأحداث التي شكلت معالم بارزة في حياتها السياسية في السنوات الثلاث الماضية ، ولا سيما اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة (٧) . وتضمن التقرير بياناً مفصلاً عن التقدم المحرز في المجال السياسي بما في ذلك اتفاق الارتباط الحر ، وعن التقدم الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي . وتناول التقرير طلبات التسويض عن أضرار الحرب ، وحماية مبادئ الاسماك ، ونشر المعلومات عن الأمم المتحدة في بالاو . وتضمن التقرير أيضاً استنتاجات البعثة وتوصياتها .

١٠٢ - وزارت البعثة ١٣ من ولايات بالاو وعددها ١٦ ولاية ، والتقت بالمسؤولين بمن فيهم رئيس ونائب رئيس بالاو ، فضلاً عن أعضاء الهيئة التشريعية لبالاو والمحافظين

والزعماء التقليديين . وعقدت جلسات علنية في كل ولاية من الولايات التي زارتهما وتكلمت مع جميع من رغبوا في الاتصال بها . وقد وجه رئيس البعثة رسالة إلى سكان بالاو دعا فيها كل شخص يرغب في الاتصال بالبعثة إلى أن يفعل ذلك . ونص هذه الرسالة مُدرج كمرفق لتقرير البعثة . وتسلمت البعثة أيضا التماسات ورسائل خطية أتتحت لأعضاء المجلس وترد قائمة بها في المرفق الثالث لتقرير البعثة .

١٠٣ - واغتنتم البعثة كل فرصة ممكنة للملاحظة والمناقشة والاستماع . وكان الذين تكلموا معها مواطنون واعون بمسؤولياتهم ومهتمون بمستقبل بلدهم وعلى علم تمام بالحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واختتم الرئيس كلمته بقوله إنه بينما يبدو أن سرد البعثة للحقائق والاستنتاجات مسهب أكثر مما ينبغي في بعض الأحيان ، فقد أرادت أن تستكمل عرضها للمعلومات والتقييم المقدم إلى المجلس قدر الإمكان .

١٠٤ - وأعرب وفد الولايات المتحدة عن ترحيبه بتقرير البعثة الزائرة^(١٣) . ورأى أن التقرير هو تقييم منصف ودقيق للأحوال في الاقليم المشمول بالوصاية . وقدم الوفد التهئة للبعثة على موضوعيتها والشمول الذي تناولت به ولايتها والمهارة التي تجلت في صياغة التقرير . وأوصى الوفد بأن يحتاج تقرير البعثة الزائرة ، إلى جانب التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ للسلطة القائمة بالإدارة ، لأولئك الذين يرغبون في معرفة الوضع الراهن في بالاو .

١٠٥ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن وفده قد أوضح في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس الوصاية اعتراضاته على ايغاد بعثة^(١٤) .

١٠٦ - وأشار الممثل السوفياتي إلى أن البعثة الزائرة قد التقت بجماعات مختلفة من المجتمع المحلي في بالاو ولكنها لم تذكر ما كانت هذه الجماعات تضم كل شريحة من شرائح الرأي العام وما إذا كانت البعثة قد أخذت في الاعتبار الالتماسات والرسائل التي تلقاها مجلس الوصاية . وإذا أخذنا بالتقرير ، فإن البعثة لم تول الاعتبار الكافي لتلك الالتماسات والرسائل أو ما أعرب عنه من قلق شعبي بشأن الحالة في الاقليم .

١٠٧ - فقد أعد التقرير لغرض فكرة أن ما يطلق عليه اتفاق الارتباط الحر ومجموعة اتفاقاته توفر المستقبل الوحيد لشعب بالاو ، وأن المسائل المتبقية الوحيدة في الاقليم ليست إلا تفاصيل تتعلق بجوانب منفردة من جوانب التنمية الاقتصادية وضمانات بتلبية تلك الاحتياجات الاقتصادية .

١٠٨ - وذكر الممثل السوفياتي المجلس بأن نصوص الاتفاق أو أي مواثيق تتعلق بالإقليم المشمول للصواية لم تقدم إلى المجلس رسميا . وبالنظر إلى هذه الحالة ، فإن الامل الذي أعربت عنه البعثة في التوصل إلى اختتام ملائم للمفاوضات وتوصياتها للأطراف بإظهار المرونة في إنفاذ الاتفاق لا يمكن تفسيرها إلا كمحاولة لممارسة الضغط على شعب بالاو . وقال إن لدى وفده انطباع بأنه وجدت حالة من القسر العلني لإجبار سكان بالاو على قبول الاتفاق والتخلي عن المواد المناهضة للتسلح النووي في دستورهم أو تجاهلها . ولا تظهر هذه الحقيقة على النحو الملائم في التقرير .

١٠٩ - وأضاف أن التقرير يتضمن بيانات لممثلي السلطات المحلية والمنظمات والأفراد الذين أعربوا عن القلق لأن البنية الأساسية الاقتصادية تعوزها الأسس المتينة . ومن الناحية المنطقية ، كان ينبغي للبعثة الزائرة أن تدرك أن السلطة القائمة بالإدارة لم تشجع التقدم الاقتصادي لشعب الإقليم المشمول بالصواية وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية . ولم تدرس البعثة المواد المعروضة على المجلس بشأن الوسائل التي استخدمتها السلطة القائمة بالإدارة لغرض الاتفاق والاتفاقات المصاحبة له على الشعب واستغلال حالة تبعية الإقليم من خلال ضغوط اقتصادية .

١١٠ - وتابع كلمته قائلا ولو كانت البعثة قد استندت إلى تحليل شامل ودقيق للحالة الحقيقية لكانت قد قيّمت المناخ السياسي في بالاو وحملة القسر التي يتعرض لها أولئك الذين يعارضون الاتفاق والترويع الذي يواجهونه . فقد زعم التقرير بصورة قاطعة أن التعليقات الانتقادية بشأن تسليح بالاو لا أساس لها من الصحة ، ولكنه لم يذكر أي شيء عن إجراءات السلطة القائمة بالإدارة بما في ذلك فرض المواد العسكرية من الاتفاق والاتفاقات التكميلية له . أما المزامع الواردة في التقرير بأن مسألة التسليح النووي لم تكن موضوعا ذا أهمية رئيسية في بالاو وأنها لم تهمل إلا قلة من سكان بالاو فلا يمكن أن ينظر إليها إلا على أنها محاولة لممارسة الضغط على شعب بالاو الذي يكافح من أجل الحفاظ على الأحكام المناهضة للتسلح النووي في دستوره .

١١١ - وذكر ممثل فرنسا ، وهو يتكلم بصفته رئيسا للبعثة الزائرة ، أن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس قد عهدت إلى البعثة بولاية محددة^(١٤) . وأشار إلى أن جميع الأشخاص الذين التقت بهم تقريبا قد أعربوا عن ترحيبهم بها . بل إن بعضهم أعرب حتى عن الدهشة وعبر صراحة عن الأسف لعدم إيفاد بعثات زائرة دورية منذ عام ١٩٨٥ . وأضاف أن البعثة كانت على دراية بالالتماسات التي تسلمها المجلس قبل رحيلها وأنها أخذت تلك الالتماسات في الاعتبار . وعلاوة على ذلك ، فقد أشار التقرير بالتفصيل إلى الالتماسات الإضافية التي جرى تسلمها في بالاو .

١١٢ - وقال إن البعثة الزائرة قد قدمت تقريراً موضوعياً قدر الإمكان عما رأته وعن الأسباب الداعية إلى الارتياح والشكاوى . وقد ظهرت في التقرير شكاوى يُعرب فيها عن مخاوف من إنهاء اتفاق الوصاية قبل الاوان . وقد التقت البعثة بالسلطات الحكومية وبأي شخص آخر أراد الالتقاء بها . وعقدت ١٣ اجتماعاً علنياً كان يمكن لكل شخص أن يعبر فيها عن رأيه بحرية ، وهي فرصة اغتنمها الأشخاص بالفعل . ولم تكن البعثة متحيزة على الإطلاق فقد أوردت في تقريرها التعليقات كما سمعتها .

١١٣ - وكانت ولاية البعثة هي أن تراقب وأن تقدم تقريراً عما رأته بصورة موضوعية قدر الإمكان . ولذا فإن على مجلس الوصاية ، لا البعثة الزائرة ، أن يقرر ما إذا كانت السلطة القائمة بالإدارة تفي بالتزاماتها على النحو الملائم . وقد حاولت البعثة أن تزود مجلس الوصاية بأكبر قدر ممكن من المعلومات . وهذا هو محور تركيز التقرير . ولم تصدر البعثة أية أحكام تقييمية بالرغم من أنها توصلت أحياناً إلى استنتاجات مباشرة من ملاحظاتها وكانت هذه عبارة عن نتائج ، لا أحكام تقييمية .

١١٤ - وأشار إلى أن البعثة الزائرة لم تصدر أي حكم تقييمي بشأن تسليح الجزر ومسألة التسليح النووي . فقد لاحظت أن الوجود العسكري الوحيد في الجزر عبارة عن ٢١ عضواً من فريق الأعمال المدنية التابع لبحرية الولايات المتحدة كانوا يوظفون بأعمال تشييد .

١١٥ - وأجرت البعثة مناقشات لساعات عديدة مع جميع فئات الشعب في بالاو ونادراً ما أُثيرت مسألة التسليح النووي في أثناء هذه المحادثات . وكان من واجب البعثة أن تقدم تقريراً موضوعياً عن هذا الأمر ، واستناداً إلى الحقائق خلصت إلى أن مسألة التسليح النووي لا يبدو أنها شاغل رئيسي لمواطني بالاو . ولم يكن هذا حكماً تقييمياً .

١١٦ - وأعرب ممثل المملكة المتحدة ، الذي كان عضواً في البعثة ، عن تأييده للتعليقات التي أبدتها ممثل فرنسا^(١٤) . وأكد على أن مهمة البعثة كانت الالتقاء بأكبر عدد ممكن من سكان بالاو والتحدث معهم وأن تكون مستعدة للالتقاء بأي عدد من أفراد مجتمع بالاو . وقد اجتمعت البعثة مع القادة السياسيين في بالاو فضلاً عن الممثلين المنتخبين الآخرين والزعماء التقليديين . وفي الوقت ذاته ، أشار إلى أن البعثة عقدت أيضاً اجتماعات علنية اتاحت فيها لأي فرد من الجمهور حرية طرح ما يهمه من شواغل . وعقدت البعثة أيضاً عدداً من الاجتماعات خارج برنامجها الرسمي ، بناءً على طلب أفراد أو جماعات من شعب بالاو كانوا يرغبون في نقل وجهة نظر معينة للبعثة .

ولو كانت البعثة ترغب في حجب ما يجري في الاقليم لما كانت قد أوردت في تقريرها الانتقادات ووجهات النظر المعارضة التي استمعت إليها .

١١٧ - وأضاف ممثل المملكة المتحدة أن ما لغت نظره هو مدى التوافق الكبير بين الالتماسات التي استمع إليها أثناء الدورة الحالية مع ما ذكر للبعثة في بالاو وما ظهر في تقرير البعثة . فقد ذهبت البعثة إلى بالاو دون أفكار مسبقة ، ولكنها حاولت أن تفحص ما يجري وأن تعرف شواغل سكان بالاو . وكانت النتائج التي خلصت إليها ، ولا سيما النتائج المتعلقة بمسألة المركز السياسي المقبل لبالاو ، ليست سوى النتائج التي كان من المحتمل أن يتوصل إليها أي شخص يذهب إلى بالاو . فلم تطرح سوى قلة ضئيلة جدا من سكان بالاو أي مركز آخر خلاف الارتباط الحر بوصفه خيارا جادا . واشتكى كثيرون من الشروط المحددة التي قد يحدث الارتباط الحر في ظلها . أما الإشارات إلى القسر الجماعي ومناخ العنف والإشارات المماثلة فإنها لا تعكس الحقيقة التي يعرفها أي شخص ذهب إلى بالاو .

١١٨ - في الجلسة ١٦٧٠ لمجلس الوصاية ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، عرض ممثل فرنسا باسم المملكة المتحدة ووقده ، مشروع القرار T/L.1271 المتعلق بتقرير البعثة الزائرة (٣) .

قرار

١١٩ - وفي جلسته ١٦٧١ ، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، اعتمد المجلس مشروع القرار بأغلبية ٤ أصوات مقابل صوت واحد بوصفه القرار ٢١٩١ (د - ٥٦) (٥) . وأحاط المجلس علما في منطوق هذا القرار بتقرير البعثة الزائرة وأعرب عن تقديره لما أنجزته من أعمال ، وقرر أن يواصل مراعاة توصيات البعثة الزائرة واستنتاجاتها وملاحظات في الدراسة المقبلة للمسائل ذات الصلة بالاقليم ، ودعا السلطة القائمة بالإدارة إلى أن تأخذ في اعتبارها توصيات واستنتاجات البعثة فضلا عن التعليقات التي أبدتها عليها أعضاء المجلس .

واو - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة
من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم
المشمولة بالوصاية

١٢٠ - في جلسته ١٦٦٨ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، نظر مجلس الوصاية ، تحت البند ٧ من جدول أعماله ، في تقرير الأمين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية

المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية الذي يشمل الفترة من ١٨ أيار/مايو ١٩٨٨ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩^(٦) .

قرار

١٣١ - في الجلسة نفسها ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة T/1937^(١٤) .

زاي - نشر المعلومات عن الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

١٣٢ - في الجلستين ١٦٦٣ و ١٦٦٥ المعقودتين في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ، نظر مجلس الوصاية ، تحت البند ٨ من جدول أعماله ، في تقرير الأمين العام المتعلق بالبند والذي يشمل الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٨٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩^(١٧) .

١٣٣ - وعرض التقرير ممثل من إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة ، فذكر أن التقرير يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها إدارته والادارات الأخرى للأمانة العامة في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية^(١٨) . وتبين الوثيقة المواد والمنتجات التي توزع في الإقليم ، بما فيها المطبوعات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والبرامج المرئية الأخرى . وقال إن مركز الأمم المتحدة للإعلام في طوكيو يتحمل مسؤولية التغطية الإعلامية في هذا الإقليم المشمول بالوصاية . وقد قام مدير مركز الإعلام هذا في طوكيو بزيارة الإقليم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، حيث اجتمع الى المعلمين وأمناء المكتبات لمناقشة المعلومات المنشورة عن الأمم المتحدة في الإقليم . وقد أسفرت الرحلة عن تعزيز بالغ الأهمية للملات التي تقيمها إدارة شؤون الإعلام مع وسائط الإعلام وستكون هناك تطورات إضافية في المستقبل .

١٣٤ - وقال إن إدارة شؤون الإعلام ترى أن هناك زيادة هامة في الأنشطة الإعلامية في مجال الإذاعة والتلفزيون حسبما هو مذكور في مرفق التقرير الذي أشار الى ٧٠ برنامجا مختلفا من برامج "UN In Action" المرسله الى الإقليم . كما وزع عدد كبير من البرامج الإذاعية في الإقليم ، في مناطق حددها موظف الإعلام في طوكيو .

١٣٥ - وقد حدد مدير مركز الإعلام في طوكيو العديد من أوجه استعمال الشرطة الغيديو والحاجة الى القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بالمدارس . ونتيجة لذلك ، تقوم

ادارة شؤون الإعلام بإعداد أشرطة فيديو ووحدات تعليمية بوصفها آلية تعليمية هامة . كما تقوم ادارة شؤون الإعلام بتكوين قاعدة مرجعية من وثائق الأمم المتحدة لدى المكتبات .

١٢٦ - وأوضح السيد صمويل ماكفيترز ، مستشار السلطة القائمة بالإدارة أنه بالإضافة الى المعلومات المرسله من مقر الأمم المتحدة ومن طوكيو حسبما ذكر ممثل ادارة شؤون الإعلام ، يتلقى الإقليم المشمول بالوصاية أيضا كمية كبيرة من الوثائق من العديد من الوكالات المتخصصة ، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والوكالات الإقليمية المختلفة التي يدخل في نطاق عملها الإقليم المشمول بالوصاية^(١٨) . وقال إن المعلومات ، ولاسيما البرامج الإذاعية ، تستقبل استقبالا حسنا للغاية في جميع أنحاء الإقليم المشمول بالوصاية وتشكل شطرا هاما من البث الإذاعي اليومي في معظم المحطات الإذاعية .

١٢٧ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن وفده قد اقترح ، في دورة المجلس السابقة ، إعداد ملف مراقبة ليطلع عليه الاعضاء ، مما يتيح للمجلس المواد المرسله الى الإقليم خلال العام^(١٩) .

١٢٨ - وأعرب عن أسفه لأن الملف لم يتوفر للمجلس . وطلب تفصيلات بشأن البرامج الإذاعية المسجلة وبرامج الفيديو التي توزعها ادارة شؤون الإعلام في الإقليم . وذكر أن قائمة المواد التي تنشر في الإقليم^(١٧) لا تتضمن وثائق أساسية من وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار ، مثل إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٢٩ - وذكر ممثل ادارة شؤون الإعلام أنه أحاط علما بطلب الوفد السوفياتي . وقال إن ادارة شؤون الإعلام ترسل هذه المواد ، بالدرجة الاولى ، من مركز الإعلام بطوكيو^(١٩) . وكثير منها مواد موحدة تقريبا توزع على نطاق واسع من خلال جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، ومن المؤكد أن ادارة شؤون الإعلام تحتفظ بسجل للتوزيع . وتوزع ادارة شؤون الإعلام مواد إعلامية في جميع أرجاء العالم من خلال مراكز الإعلام والوزارات والادارات التعليمية . وقال إن الاحتفاظ بملف منفصل لكل مادة من المواد الإعلامية لكل مكان توزع فيه سيكون عملا مرهقا من الناحية الإدارية . ولذا ، قامت ادارته بإعداد القائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام عن نشر المعلومات^(١٧) . وكما أشير اليه في عام ١٩٨٨ ، فإن الادارة تقوم بإعداد المعلومات المتعلقة بالتوزيع مستخدمة

في ذلك الحاسبة الالكترونية بدلا من الاحتفاظ بملفات فعلية منفصلة لكل مكان وزعت فيه مواد إعلامية . بيد أن الادارة ستتيح للمجلس مجموعة من المواد الفعلية لدراساتها .

١٣٠ - وذكر ممثل ادارة شؤون الإعلام أنه سيتم إتاحة الملف الذي يحتوي على المواد المطبوعة ، ونحو ٧٠ من برامج UN In Action الإخبارية الاسبوعية ، والبرامج الإذاعية ، والشرائط الفيلمية الموزعة في الإقليم . وقال إن القائمة البريدية العادية للإدارة تشمل المدارس ، والمحطات الإذاعية ، والمكاتب الحكومية والمخفيين وجهات أخرى في الإقليم المشمول بالوصاية . وقد بين المركز الإعلامي بطوكيو أن هناك ٩٥ إسما على تلك القائمة لم تشمل طلبات منفردة . وقال إن الادارة ستركز في العام القادم على توسيع منافذ التوزيع الخاصة بالمواد الإذاعية والمواد السمعية البصرية والمدارس والمكتبات في الإقليم .

١٣١ - وذكر ممثل ادارة شؤون الإعلام أن ادارته توزع البرامج الإذاعية بانتظام على المحطات التي أوضحت أنها ستستخدمها وقامت بطلبها . وقال إنه من العسير الحصول على تقييم منهجي لفعالية المواد ، وتحديد الجماهير المستهدفة ومعرفة مدى فائدة المواد . وقد طلبت الادارة تقارير عما إذا كانت البرامج تبث بالفعل وأحييت علما بأن البرامج يجري استخدامها . وأضاف أنها تتلقى أيضا تغذية مرتدة مكتوبة في شكل رسائل موجهة من الافراد ، ولكن من حيث التقييم المنهجي لا يوجد لدى الادارة قطعا حتى الآن هذا النوع من الآليات في أي شكل متطور ، ولاسيما في الإقليم المشمول بالوصاية . وقال إن الادارة تتلقى طلبات محددة من الافراد الذين يكتبون الى الأمم المتحدة وتستجيب وحدة تابعة للإدارة لهذه الطلبات وترسل المواد .

قرار

١٣٢ - في الجلسة ١٦٦٥ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة T/1936^(١٩) .

حاء - التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري

العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

١٣٣ - في جلسته ١٦٦٩ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية أن ينظر في البندين ٩ و ١٠ من جدول أعماله : التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري ومسألة العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، معا .

١٣٤ - وفي أثناء المناقشة ، قال ممثل الاتحاد السوفياتي إن مشكلة مكافحة التمييز العنصري تحتل مكانة خاصة في أعمال الأمم المتحدة^(٨) . وأن العديد من الدول الاعضاء قطع أشواطاً في إعداد واعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . وقال إنه يجري إعداد برنامج عمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي . وأوضح أن العديد من قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها قرار الجمعية العامة ٩١/٤٣ ، المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، يشكل قاعدة قانونية دولية للقضاء التام على التمييز العنصري والعنصرية .

١٣٥ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد السوفياتي يؤيد كل التأييد أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال ويدعو إلى تطوير وتعزيز التعاون بين الدول والشعوب كافة بشأن هذه المشكلة . وأساس مثل هذا التعاون مستمد من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . ووفقاً للمادة ٧٣ من الميثاق ، يقرر أعضاء الأمم المتحدة الذين يوظفون بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي ، المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول . ويقبلون الالتزام بالعمل على تنمية رفاه أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق .

١٣٦ - وقال إنه طبقاً للمادة ٧٦ من الميثاق يتمثل أحد مهام نظام الوصاية في التشجيع على احترام الحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وتحقيقاً لهذه المهمة ، تتحمل السلطة القائمة بالإدارة مسؤولية منع التمييز العنصري في ميكرونيزيا كذلك .

١٣٧ - وقال إن الوفد السوفياتي يرى من الضروري توجيه انتباه المجلس إلى أنه وفقاً لأحكام المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تتلقى لجنة القضاء على التمييز العنصري نسخاً من الالتماسات وتنتهي إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة آراءها وتوصياتها بشأن هذه الالتماسات . وتتلقى اللجنة أيضاً التقارير المتعلقة بالتدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى المتعلقة مباشرة بمبادئ هذه الاتفاقية وأغراضها المطبقة من الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم ، وتبدي اللجنة لهذه الهيئات آراءها وتوصياتها .

١٣٨ - وأشار الى أنه كان يتعين على مجلس الوصاية أن يرسل هذه المعلومات عن الإقليم المشمول بالوصاية الى لجنة القضاء على التمييز العنصري وأن يشترك بنشاط في أعمال المجتمع الدولي الرامية الى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري ، ولاسيما بتنفيذ برامج العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

١٣٩ - وقال إن موقف السلطة القائمة بالادارة الذي يؤيده بعض أعضاء المجلس قد نحى مجلس الوصاية جانبا بحيث لم يشارك في تدابير الأمم المتحدة الجاري اتخاذها في إطار العقد الثاني .

١٤٠ - وأعرب عن اعتقاد الوفد السوفياتي بضرورة تعاون مجلس الوصاية مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ومده إياها بجميع المعلومات المتاحة . وقال إنه على المجلس أن يتخذ جميع الخطوات الضرورية بشأن النداء الذي وجهته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين بقرارها ٩١/٤٣ الى جميع الحكومات لكي تشارك بفعالية في تنفيذ برامج العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

١٤١ - وقال إن الوفد السوفياتي يرى أنه ينبغي لمجلس الوصاية أن يدعو لجنة القضاء على التمييز العنصري الى حضور جلسات المجلس وأن يزود اللجنة بوثائق كاملة بشأن الحالة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشفافية لشعب الإقليم ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالتطورات الدستورية حسب المطلوب .

قرار

١٤٢ - في جلسته ١٦٦٩ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية الإحاطة علما بالبيان الذي أدلى به في هذه الجلسة^(٨) .

طاء - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي
أو الاستقلال والحالة في الاقاليم المشمولة
بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٤٣ - قرر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٦٧٠ ، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أن
ينظر ، في آن معا ، في البندين ١١ و ١٢ من جدول أعماله : نيل الاقاليم المشمولة
بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما
يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والتعاون مع اللجنة
الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) .

١٤٤ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي إنه من المسلم به عموما أن قرار الجمعية
العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمعنون "إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، قد قدم مساهمة قيمة لتحرير الشعوب
المستعمرة . وقد استرشد به المجتمع الدولي في الجهود المبذولة من أجل الانجاز
المبكر لعملية إنهاء الاستعمار والقضاء على بقايا النظام الاستعماري .

١٤٥ - واستهدف الاعلان نقل جميع السلطات والصلاحيات الى الشعوب ، دون أي شروط
كانت ، وفقا لارادتها ورغبتها التي أعربت عنها بحرية . وأكد أن محاولات انتهاك
السلامة الاقليمية للأقاليم المشمولة بالوصاية تخل بمقاصد الميثاق ومبادئه . وأن
البحث التفصيلي والشامل والموضوعي في وسائل تنفيذ متطلبات الاعلان ، بقدر انطباقها
على اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، يتسم بأهمية بالغة لشعب
ميكرونيزيا وللمجتمع الدولي .

١٤٦ - وفي الدورة الحالية للمجلس ، تكررت البيانات التي تعرب عن القلق إزاء
السياسة التي تنتهجها السلطة القائمة بالادارة والرامية الى تفتيت الاقليم المشمول
بالوصاية وضمه . ويمثل هذا انتهاكا للميثاق ، واتفاق الوصاية وإعلان إنهاء
الاستعمار ، ويحول بين سكان ميكرونيزيا وبين تمتعهم بحقوقهم غير القابل للتصرف في
تقرير المصير والحرية والاستقلال والسلامة الاقليمية بصورة كاملة . وبقيام السلطة

القائمة بالادارة بثفتيت إقليم واحد مشمول بالوصاية الى أجزاء متفرقة ، وفرض اتفاقات غير منصفة على كل منها ، فإنها تؤكد بذلك إدامة مركز ميكرونيزيا كإقليم تابع وتحويلها الى منمة انطلاق استراتيجة عسكرية طويلة الاجل .

١٤٧ - وأعاد الممثل السوفياتي الى الازهان القرار ٤٧/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والأربعين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) . وقال إن وفد بلده يرى أن التنفيذ الفوري والكامل لاهداف العقد سيتوقف على مدى شبات تأكيد مبادئ الفكر السياسي الجديد في الحياة الدولية . وكما أوضح في الرسالة الموجهة الى الامين العام للأمم المتحدة من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إعداد خطة عمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، يرى وفد بلده أن هذا المبدأ ينطبق تماما على شعوب جميع الاقاليم التابعة وينبغي أن يصبح التقيد به قاعدة عامة في الحياة الدولية . ويجب أن تتبع السلطة القائمة بالادارة نهجا بناء وأن تنتهج سياسة عملية ، وفقا للميثاق ، بما في ذلك أحكام المادة ٧٦ والمادة ٨٣ ، الفقرة ٢ ، واتفاق الوصاية ، للوفاء بمتطلبات الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٤٨ - وفيما يتعلق بالبند الثاني ، أوضح الممثل السوفياتي أنه ليس ثمة حاجة لاثبات أهمية الدور المسند الى اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . فقد بحثت جملة أمور منها مسائل متعلقة بالحالة في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، الذي ورد ضمن قائمة الاقاليم التي تنطبق عليها الاجراءات المتخذة بموجب إعلان إنهاء الاستعمار . وقد أوضحت اللجنة الخاصة مرارا الأهمية البالغة لكفالة وضمان تمتع شعب ميكرونيزيا بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بحرية تامة ، وضرورة اضطلاع السلطة القائمة بالادارة بواجباتها بموجب اتفاق الوصاية والميثاق .

١٤٩ - وفي التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين^(٢١) أعربت اللجنة الخاصة عن أسفها إزاء عدم اشتراك السلطة القائمة بالادارة في بحث الحالة في ميكرونيزيا .

قرار

١٥٠ - في جلسته ١٦٧١ ، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يوجه انتباه مجلس الأمن الى النتائج التي خلص اليها مجلس الوصاية والتوصيات التي اتخذها في دورته السادسة والخمسين بشأن نيل الاقليم المشمول بالوصاية للحكم الذاتي أو الاستقلال ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ولاسيما المادة ٨٣ ، والى البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الوصاية بشأن هذه المسائل (١٥) .

باء - تقرير لجنة الصياغة

١٥١ - في جلسته ١٦٦٧ ، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض أن يعين لجنة للصياغة تتكون من ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة ، لتقترح ، على أساس المناقشات التي جرت في المجلس في دورته السادسة والخمسين ، مشروع استنتاجات وتوصيات لادراجها في تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن (١٣) .

١٥٢ - وفي الجلستين ١٦٧٠ و ١٦٧١ المعقودتين في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، على التوالي ، نظر مجلس الوصاية في تقرير لجنة الصياغة (٣)(١٥) .

١٥٣ - وفي الجلسة ١٦٧٠ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قدم ممثل المملكة المتحدة نيابة عن لجنة الصياغة مشروع التقرير الوارد في الوثيقة T/L.1270 .

١٥٤ - وفي الجلسة ١٦٧١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن وفده يرى أن مشروع الاستنتاجات والتوصيات لم يعكس الحالة في الاقليم المشمول بالوصاية أو المناقشات التي جرت في المجلس في دورته الحالية (١٥) . فقد تجاهل المشروع العديد من البيانات الشفهية والكتابية لمقدمي الالتماسات ، ولم يكن متوازنا بل منحازا ، وهو يشكل أساسا محاولة أخرى لدعم الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالادارة في الاقليم المشمول بالوصاية برغم الانتقادات التي لها ما يبررها ازاء سياساتها واجراءاتها في ميكرونيزيا .

١٥٥ - وأشار ، على سبيل الايضاح ، الى الالتماس الوارد في الوثيقة T/PET.10/734 المقدم من رئيس مجموعة في جزر ماريانا الشمالية والذي أشار فيه الى أن أكثر من ٧٥ في المائة من ذوي الحق في التصويت في الكمنولث قد صوتوا معارضين انهاء اتفاق

الوصاية رسميا الى أن تحصل جزر ماريانا الشمالية حكومة وشعبا على ضمانات في قرار الانهاء نفسه بأن السلطة القائمة بالادارة سوف تحترم التزامها بمقتضى المادة ١٠٣ من ميثاق الكمنولث لتنفيذ المادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٦ من اتفاق الوصاية ولم يرد الى المجلس أية معلومات في هذا الصدد . وعلاوة على ذلك ، قدم الوفد السوفياتي بالفعل تعليقات في هذا الشأن وطرح عددا كبيرا من الاسئلة حول مختلف أجزاء الاقليم المشمول بالوصاية . ولم يؤخذ أي اعتبار للقلق المعرب عنه في بيانات الوفد السوفياتي وبيانات بعض مقدمي الالتماسات .

١٥٦ - وأشار الوفد السوفياتي الى أن تقرير السلطة القائمة بالادارة يقتصر أساسا على معلومات حول جزء واحد من اقليم جزر المحيط الهادئ برمته المشمول بالوصاية . وقد تجاهل تقرير لجنة الصياغة المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق الوصاية واحكام الميثاق ذات الصلة أو حرفها .

١٥٧ - وأضاف قائلا إن الوفد السوفياتي لا يمكن أن يوافق بوجه خاص على الاشارة الواردة في التقرير الى قرار مجلس الوصاية ٢١٨٣ (د - ٥٣) الذي اعتمد بها يخالف ولاية المجلس بمقتضى الميثاق . وعملا بقرار مجلس الامن ٧٠ (١٩٤٩) المؤرخ في ٧ آذار/ مارس فان مجلس الوصاية مسؤول أمام مجلس الامن ويقوم نيابة عنه في اطار نظام الوصاية ، بتنفيذ المهام المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المناطق الاستراتيجية .

١٥٨ - وذكر أنه ليس من حق مجلس الوصاية أن يتخذ قرارات تفسد اتفاق الوصاية أو أن يقدم توصيات عن مركز الاقليم تحيد عن احكام الميثاق . وقد عهد مجلس الامن ، بمقتضى اتفاق الوصاية ، الى السلطة القائمة بالادارة بمهمة تنفيذ التزامات معينة بموجب الميثاق ينبغي التقيد بها بدقة . وليس للمجلس أي حق في أن يحيد عن تنفيذ هذه الالتزامات ، أو أن يقوم من جانب واحد بتغيير أو إنهاء اتفاق الوصاية .

١٥٩ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن مشروع الاستنتاجات والتوصيات قد تفاوض عن انتهاك الميثاق ، وتجاهل الاحكام المتعلقة باتفاق عقد بين ممثلي الولايات المتحدة وبالاو أحد أجزاء الاقليم المشمول بالوصاية . ولم يناقش أي من مجلس الوصاية أو مجلس هذا الاتفاق أو ما يسمى باتفاق الارتباط الحر . ومن ثم فانه من غير الملائم الاشارة ، في مشروع الاستنتاجات والتوصيات ، الى ما يسمى باتفاق الارتباط الحر .

وفضلا عن ذلك ، فإن الامل المعرب عنه في المشروع ، في الانتهاء في وقت مبكر من الموافقة على هذا الاتفاق ، يشكل ضغطا مباشرا على أحد مناطق الاقليم المشمول بالوصاية .

١٦٠ - واستطرد قائلا إنه كان ينبغي للجنة الصياغة أن تأخذ في الاعتبار المناقشات والتعليقات والافكار المختلفة المطروحة ليتسنى اعتماد الوثيقة بتوافق الآراء .

١٦١ - وأضاف قائلا إن وفد الاتحاد السوفياتي لا يستطيع تأييد مشروع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة T/L.1270 ، فقد تجاوز هذا المشروع اختصاص مجلس الوصاية وشجع المحاولات الرامية الى تبرير أنشطة الضم التي تمارسها السلطة القائمة بالادارة في الاقليم المشمول بالوصاية . وقال إن وفده يحث على بذل مزيد من الجهود ، في اطار المشاورات غير الرسمية وداخل لجنة الصياغة ، للتوصل الى أحكام متفق عليها . واختتم كلمته قائلا إن وفد الاتحاد السوفياتي مستعد لمواصلة العمل بشأن هذا النص ، ولكن إذا لم تعرب وفود أخرى معينة عن هذه الرغبة ، فإن وفد الاتحاد السوفياتي ، حينئذ ، سيموت معارضا مشروع الاستنتاجات والتوصيات .

١٦٢ - وذكر ممثل المملكة المتحدة ، أحد أعضاء لجنة الصياغة ، أنه ليس من الممكن أحيانا استيعاب وجهات نظر متباينة تباينا واسعا^(١٥) . وأعرب عن اعتقاده بأن لجنة الصياغة قد قدمت وثيقة مقبولة لدى معظم أعضاء المجلس تبين مقدار ما حققته شعوب الاقليم المشمول بالوصاية من حكم ذاتي كانت تصبو اليه ، وأضاف أن المجلس سيكون قد تهرب من مسؤوليته اذا لم يشير الى اتفاق الارشباط الحر أو الى الاتفاق الذي تتم التوصل اليه في أيار/مايو ١٩٨٩ بين ممثلي اللجنة المعنية بمستقبل بالاو/العلاقات مع الولايات المتحدة وممثلي الولايات المتحدة . فقد تفاوض ممثلو بالاو بحرية على هذه الاتفاقات على مدى فترة زمنية طويلة ممارسة لحقهم في تقرير المصير .

١٦٣ - واختتم كلمته قائلا إن القصد من المشروع أيضا هو معالجة المشاكل التي أثارها بعض مقدمي الالتماسات في جزر ماريانا الشمالية .

١٦٤ - وذكر ممثل فرنسا ، العضو الآخر في لجنة الصياغة ، إن مشروع الاستنتاجات والتوصيات لا يشكل إلا جزءا واحدا من تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن^(١٥) . وستراعي الأجزاء الأخرى من التقرير التعليقات المختلفة التي قدمت في الدورة الحالية بما فيها البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد السوفياتي . وقد أخذت لجنة الصياغة

في الاعتبار اهتمامات شعب بالاو وأشارت إليها في استنتاجاتها وتوصياتها . ومن المؤكد أن وفده لم يكن ليشارك في مشروع التقرير لو كان مشروع الاستنتاجات والتوصيات مخالفا للميثاق .

١٦٥ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي إنه كان يأمل في أن يستمع واضعو المشروع إلى النقد البناء الذي يرمي إلى مساعدتهم في إعداد مشروع الاستنتاجات والتوصيات . فقد ذكر الالتماس المقدم من ممثل جزر ماريانا الشمالية أن السلطة القائمة بالإدارة واصلت اتخاذ موقف يمكنها من السيطرة على الكمنولث تمشيا مع النظام الاستعماري القديم . وكان ينبغي لمجلس الوصاية معالجة هذا الموضوع .

١٦٦ - وأضاف أن من بين أوجه القصور في تقرير البعثة الزائرة أنه لم يُشر إلا إلى القلق الذي أعربت عنه حكومة بالاو إزاء انتهاك السفن الأجنبية لصيد الأسماك حقوق الصيد . ولا شك في أن ذلك يمثل مشكلة هامة لكنها ليست الوحيدة . وأعرب عن استعداد وفده للعمل بجدية لكي يعكس التقرير مختلف الآراء ، والتقييمات وروح المعاني المطروحة ، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاق الوصاية وإعلان إنهاء الاستعمار . ولكن نص المشروع لم يأخذ شيئا من ذلك في الاعتبار ومن ثم فإن وفده لا يمكنه التصويت تأييدا لهذا المشروع .

١٦٧ - وأبدى ممثل فرنسا أسفه لأن الوفد السوفياتي لم يرغب في الاشتراك في أعمال لجنة الصياغة عندما أثيرت هذه المسألة لأول مرة . وأضاف أن مشروع الاستنتاجات والتوصيات تضمن بالتحديد مسألة جرائم الصيد ، ودل على ذلك بالحقيقة القائلة بأن جرائم الصيد كانت موضع قلق بالغ بالنسبة لجميع الأشخاص الذي تكلمت معهم البعثة الزائرة . وهي مشكلة تحتاج فيها بالاو بصفة خاصة إلى مساعدة خارجية ، حيث لم تتمكن حتى الآن من إيجاد حل لها بمفردها . وفي ظل هذه الظروف ، كان من الصحيح تماما الإشارة بصورة محددة إلى هذه المسألة في مشروع الاستنتاجات والتوصيات .

قرار

١٦٨ - في الجلسة (١٦٧) المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩^(١٥) اعتمد مجلس الوصاية ، بأغلبية ٤ أصوات مقابل صوت واحد ، مشروع الاستنتاجات والتوصيات الوارد في مرفق تقرير مجلس الوصاية . وقرر المجلس كذلك أن تشكل الاستنتاجات والتوصيات الجزء الثاني من تقريره عن دورته السادسة والخمسين إلى مجلس الأمن^(٢٢) .

١٦٩ - وعقب التصويت ، أعلن ممثل الصين أنه انطلاقاً من موقف الصين المؤيد لحق شعب بالاو في تقرير المصير ، فإن الوفد الصيني صوت مؤيداً لمشروع القرار بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى بالاو ومشروع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن . وفيما يتعلق بالمركز السياسي لبالاو في المستقبل ، فإن من رأي وفده ضرورة تسوية هذا الموضوع على النحو المناسب على أساس الاحترام الكامل لرغبات شعب بالاو . وأضاف أن وفد بلده يأمل في أن تفي السلطة القائمة بالادارة عن وعي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية ليتسنى النهوض بتنمية بالاو في جميع الميادين . وأضاف أنه بالنظر الى القلق المعرب عنه ازاء احتمال اقامة منشآت عسكرية في بالاو ، فإن الوفد الصيني يؤمن بضرورة أن تحظى هذه المسألة باهتمام جاد .

كاف - اعتماد تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن

١٧٠ - في الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، نظر مجلس الوصاية في التقرير المتعلق بدورته السادسة والخمسين المقدم الى مجلس الأمن .

قرار

١٧١ - في الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، اعتمد مجلس الوصاية ، بأغلبية ٤ أصوات مقابل صوت واحد ، هذا التقرير ككل (٣٣) .

الجزء الثاني - الاستنتاجات والتوصيات

١٧٢ - في الجلسة ١٦٧١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، اعتمد مجلس الوصاية ، بأغلبية ٤ أصوات مقابل صوت واحد ، الاستنتاجات والتوصيات التالية (انظر الجزء الاول ، القسم بـ) :

"ألف - التقدم السياسي

"١ - يشير مجلس الوصاية الى قراره ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ .

٣ - يلاحظ المجلس انه تكونت في بالاو ، في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اللجنة المعنية بمستقبل العلاقات بين بالاو والولايات المتحدة لمواجهة بعض الشواغل المتعلقة بالعلاقة المستقبلية المقترحة بين الولايات المتحدة الامريكية وبالاو . ويرحب المجلس بما أسفرت عنه المفاوضات التي جرت بين ممثلي هذه اللجنة والسلطات في الولايات المتحدة من توقيع على اتفاق بين الطرفين في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ . ويأمل المجلس أن يساعد هذا الاتفاق على تحقيق استكمال مبكر لعملية الموافقة على إقرار اتفاق الارتباط الحر ، طبقا لرغبات الشعب في بالاو .

"باء - التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي

٣ - يلاحظ المجلس أن شعب الإقليم المشمول بالوصاية ، ممارسة منه لحقه في الحكم الذاتي على النحو المبين في المادة ٧٦ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة ، قد اختار أن يتولى بنفسه المسؤولية الكاملة عن الإدارة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

٤ - يرى المجلس أن أية صعوبات تنشأ حول تفسير اتفاقات المركز الجديد ينبغي أن يحسمها الطرفان المعنيان ، على أساس ثنائي ، وفقا للإجراءات التي يتفق عليها الجانبان والمنصوص عليها في اتفاقات المركز الجديد ذات الصلة .

٥ - يلاحظ المجلس الاهتمام الخاص الذي تبديه حكومة بالاو فيما يتعلق بانتهاك سفن الصيد الأجنبية لحرمة المصائد . ويطلب من السلطة القائمة بالإدارة إيلاء الاعتبار الواجب للطرق والوسائل التي تساعد بالاو على حل هذه المشكلة .

"جيم - لمحة عامة

٦ - يحيط المجلس علما مع الارتياح بالتأكيدات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة بأنها ستواصل الوفاء بمسؤولياتها بموجب الميثاق ، وبموجب اتفاق الوصاية .

الحواشي

- (١) انظر T/PV.1661 .
- (٢) T/1938 .
- (٣) انظر T/PV.1670 .
- (٤) للاطلاع على تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٩ ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السادسة والخمسون ، الملحق رقم ١ (T/1935) .
- (٥) اتفاق الوصاية الخاص بإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 1957.VI.A.1) .
- (٦) إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في عام ١٩٨٨ ، (١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، التقرير السنوي الحادي والاربعون الى الأمم المتحدة عن إدارة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، الذي أحالته الولايات المتحدة الأمريكية الى الأمم المتحدة عملاً بالمادة ٨٨ من ميثاق الأمم المتحدة (وزارة الداخلية) . وقد قُدمت نسخ من هذا التقرير الى أعضاء مجلس الوصاية بالوشيقة . T/1934
- (٧) اتفاق الارتباط الحر بين بالاو والولايات المتحدة يرد وصف له في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٣ (الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٣ (T/1851)) . وترد التعديلات التي أُتفق على إدخالها على الاتفاق في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٦ (المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (T/1885) .
- (٨) انظر T/PV.1669 .

الحواشي (تابع)

(٩) للاطلاع على ميثاق تأسيس كمنولث لجزر ماريانا الشمالية في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثانية والأربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1759 .

(١٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر T/PV.1662 و T/PV.1663 .

(١١) انظر T/PV.1664 .

(١٢) انظر T/PV.1666 .

(١٣) انظر T/PV.1667 .

(١٤) انظر T/PV.1668 .

(١٥) انظر T/PV.1671 .

(١٦) T/1937 .

(١٧) T/1936 .

(١٨) انظر T/PV.1663 .

(١٩) انظر T/PV.1665 .

(٢٠) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ١ (S/20168) ، الجزء الأول ، القسم واو ، الفقرة ٨٨ .

(٢١) ستمدج الوثيقة A/43/23 (Part VI) ، الفصل التاسع في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/43/23) .

(٢٢) هذا التقرير .

(٢٣) انظر T/PV.1672 .

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين
الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته (١٦٦) ،
المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

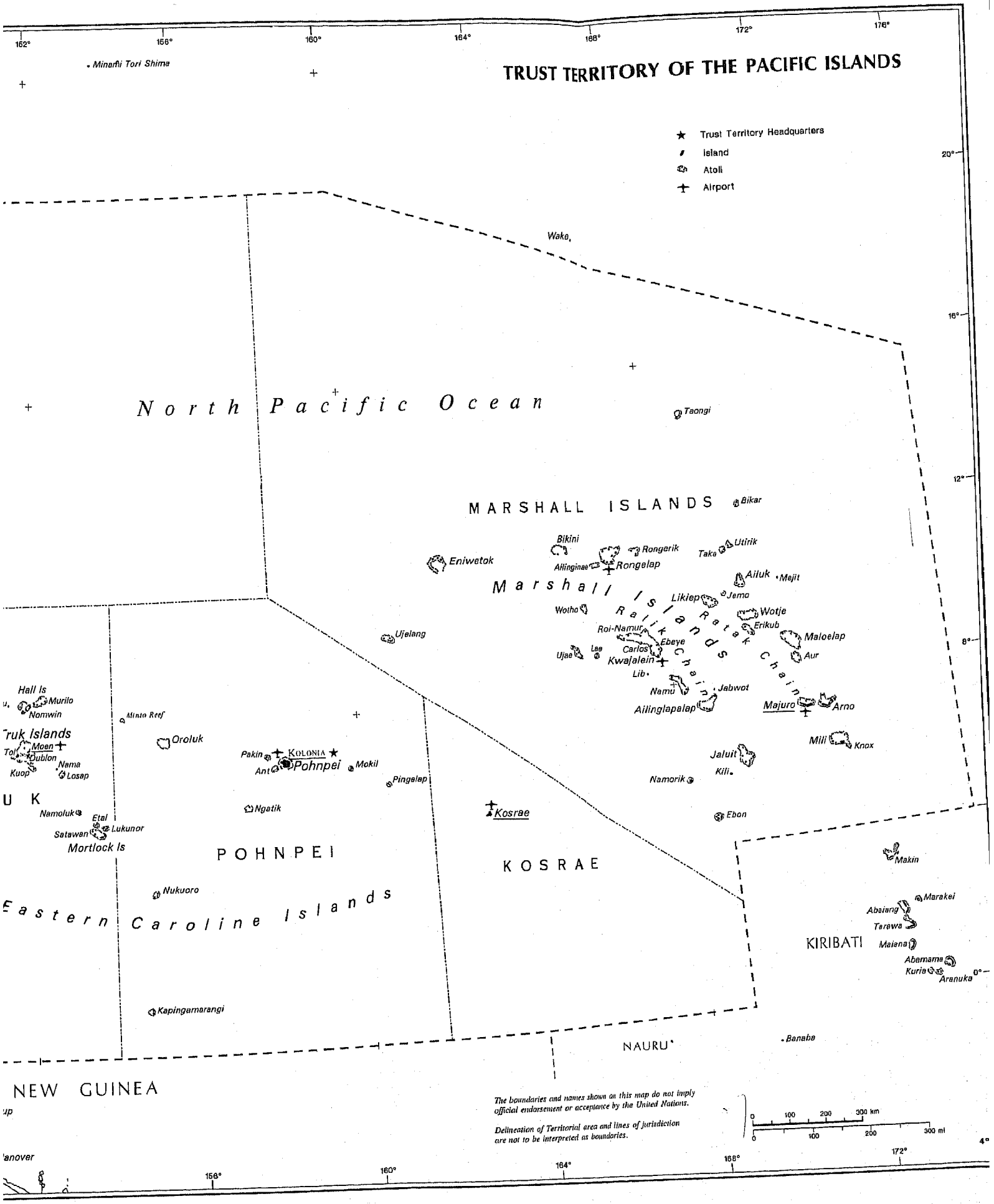
- ١ - إقرار جدول الأعمال .
- ٢ - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض .
- ٣ - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس .
- ٤ - دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالإدارة عن السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ : إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .
- ٥ - بحث الالتماسات^(١) .
- ٦ - تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى بالاو ، إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٩ (T/1935) .
- ٧ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية : تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٥٥٧ (د - ٦) و ٧٥٣ (د - ٨)) .
- ٨ - نشر المعلومات عن الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية : تقرير الأمين العام (قرار مجلس الوصاية ٣٦ (د - ٣) وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (د - ٨)) .
- ٩ - التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري (قرار الجمعية العامة ٣١٠٦ بء (د - ٢٠) و ٩٦/٤٣) .

المرفق الاول (تابع)

- ١٠ - العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (قرار الجمعية العامة ٣٠٥٧ (د - ٢٨) و ٩١/٤٣) .
- ١١ - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية للحكم الذاتي أو الاستقلال (قرار مجلس الوصاية ١٣٦٩ (د - ١٧) وقرار الجمعية العامة ١٤١٣ (د - ١٤)) والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٤٥/٤٣) .
- ١٢ - التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦)) .
- ١٣ - اعتماد تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن (قرار مجلس الامن ٧٠ (١٩٤٩)) .

الحواشي

- (٢) سُدْمَج الوثيقتان T/INF/37 و Add.1 في الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة والدورة السادسة والخمسون ، كراسة الدورة .



TRUST TERRITORY OF THE PACIFIC ISLANDS

- ★ Trust Territory Headquarters
- Island
- ⊙ Atoll
- ✈ Airport

North Pacific Ocean

MARSHALL ISLANDS

Marshall Islands

RAIKOAK CHAIN

POHNPEI

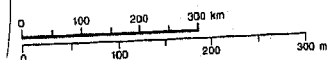
KOSRAE

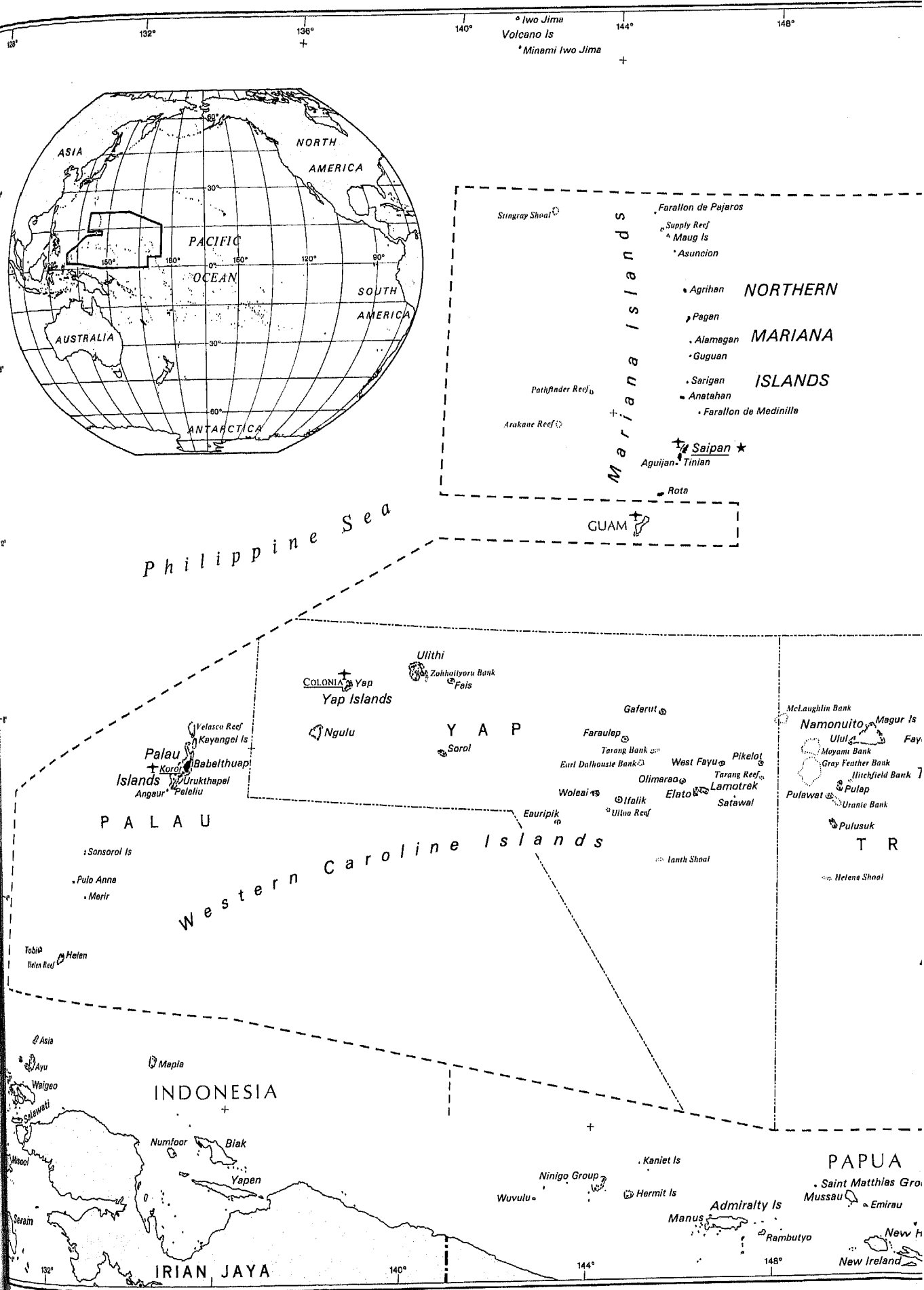
KIRIBATI

NAURU

NEW GUINEA

The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Delineation of Territorial area and lines of jurisdiction are not to be interpreted as boundaries.





كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
